وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الإقتصاديةو التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم التسيير تخصص : ريادة أعمال

عنوان المذكرة :

دور المقاولاتية في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة شركة ذات المسؤولية المحدودة صوفبروام SOVEPROAM

مقدمة من طرف الطالب:

بوثلجة أحمد

الاستاذ المشرف:

الأستاذ د/ ولد سعيد محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ دكتور	جامعة مستغانم
مقررا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2023/2024

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

فإنا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور/ **ولد سعيد محمد** الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتنا، فقد فتح لنا بيته، ، وكان يحثّنا على البحث، ويقوّي عزيمتنا عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

اهداء

بعد جهد جهيد وعمل فريد بإرادة من حديد وبتوفيق من العزيز الحميد.

بكل سعادة العالم، بكل فرح الكون،

أهدي ثمرة سنين طويلة من العمل إلى قرة عيني،

أعز الناس إلى قلبي، إلى من سهروا وتعبوا من أجل رضائي وهنائي،

إلى من منحوني فرصة الوجود إلى الوالدين الكريمين رحمهما الله

كما أهدي هذا العمل إلى زوجتي و إخوتي.

وإلى أستاذي المشرف : " ولد سعيد محمد" .

وإلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في إعداد هذا العمل.

وأخيرا نطلب من الله عزوجل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه

أحمد بوثلجة

الفهارس

ـ قائمة المحتويات ـ	
المحتويات	الصفحة
تشكرات	
اهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول :مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول :إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثاني :المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثالث :توجهات مختلفة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المبحث الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الأول : الخصائص المرتبطة بالإدارة والتنظيم	23
المطلب الثاني : الخصائص المرتبطة بالتعامل في الاسواق	26
المطلب الثالث : الخصائص الناتجة عن الحجم الصغير و المتوسطة	27
المبحث الثالث :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها ودورها الاقتصادي	30
المطلب الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية	30
المطلب الثالث :دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
المطلب الرابع :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37

الفصل الثاني : المقاولاتية	
المبحث الأول : أساسيات حول المقاولاتية وخصائصها	**42**
المطلب الأول تعريف ونشأة المقاولاتية	**42**
المطلب الثاني تعريف المقاولاتية	**46**
المطلب الثالث الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية	**48**
المطلب الرابع : **خصائص وأهمية المقاولاتية**	**50**
المبحث الثاني ثقافة المقاولة في الدول المتقدمة	**51**
المطلب الأول :التطور التاريخي لمفهوم المقاول	**51**
المطلب الثاني التصورات النظرية للمقاولة في الدول المتقدمة	**53**
المبحث الثالث : دور المقاولاتية	**63**
المطلب الأول : الدور الاقتصادي للمقاولاتية	**63**
المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للمقاولاتية	**68**
الفصل الثالث: دراسة حالة حسب مخطط العمل التجاري مؤسسة SOVEPROAM	
المبحث الأول : ماهية نموذج العمل التجاري BMC	**73**
المطلب الأول : مفهوم نموذج العمل التجاري	**73**
المطلب الثاني : الفرق بين نموذج العمل التجاري وخطة العمل	**73**
المطلب الثالث : عناصر نموذج العمل التجاري	**73**
المبحث الثاني: نموذج العمل التجاري لمشروع استيراد بذور البطاطس	**76**
الخاتمة	
المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال .

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الرسمية	21
(02)	الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية	50
(03)	توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا	64

- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
(02)	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
(03)	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة' وفقا لتوصية اللجنة الأوروبية	23
(04)	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2001	23
(05)	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017	23

مقدمة عامة

مقدمة :

المقاولاتية ظاهرة تتزايد حدوثها في الاقتصاديات الحديثة، لأنها في الواقع تشكل ركيزة تمكن من تحسين وضع بلد ما وتقوية نسيجه الاقتصادي، ويمكن أن تكون الحل للعديد من المعوقات التي تعترضها من بينها البطالة التي يشكل مشكلة كبيرة تواجهها اقتصاديات الدول حول العالم؛

إن التسارع المستمر للتغيرات، وخاصة التغيرات التكنولوجية، وتطور التوازنات الاجتماعية، وتزايد عدم استقرار الوظائف بأجر في المنظمات الكبيرة، والرغبة في الحصول على عمل يتوافق مع القيم الخاصة بالفرد، واحتمال أن يصبح الفرد رئيس نفسه، كلها قوى تدفع نحو التغيير. عدد متزايد من الرجال والنساء يفكرون في بدء مشروع تجاري كبديل موثوق للعمل مدفوع الأجر

ومنه أعتبرت المقاولاتية من المواضيع التي أخذت نصيبا كبيرا من اهتمام الباحثين نظرا لتنامي دورها في اقتصاديات الدول باعتبارها محركا للعجلة الاقتصادية وللتنمية،ويعتبر المقاولون القوة المحركة لاقتصاد السوق وانجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، فالمقاول الذي يفهم محيطه ومتجمعه يساعد دائما في نقل التكنولوجيا وعمليات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات مجتمعة .كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا مهما على المستوى الاجتماعي؛ في مجال الصحة والتعليم وغيرهما. ومع ذلك، أصبح رجل الأعمال الفاعل المركزي في التنمية الاقتصادية. من خلال استغلال أفكاره واقتناص الفرص المتاحة له رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويعتمد نجاحها على قدرتها على خلق أفكار جديدة وتحقيقها في شكل مشروع تجاري، وتعتمد هذه القدرة بشكل أساسي على شخصيتها وطموحاتها ودوافعها وتدريبها ومهاراتها. وقد أصبح إنشاء الأعمال اليوم العنصر الأساسي للتنمية الاقتصادية، وضمان القدرة على الابتكار قدرتها التنافسية وتعتبر مصدرا للثروة وهذا من خلال قدرتها على توليد النمو الاقتصادي و الحل للمشاكل التي يواجهها المجتمع وهذا ما يفسر اهتمام الدولة والسلطات المحلية باتخاذ التدابير الرامية إلى تحفيز ريادة الأعمال.

إن عمل ريادة الأعمال هو عملية إبداعية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحددة لقائد المشروع بالإضافة إلى البحث عن توافق أفضل مع احتياجات بيئته.

إن مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات)صغيرة و متوسطة تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، و تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وحيويا في التنمية الإقتصادية في أي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، توفير فرص عمل جديدة، تفعيل الصادرات وزيادة قدرات الابتكار، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ذلك دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية، حيث أنها تمثل نحو % 90 من إجمالي المؤسسات العاملة

في معظم دول العالم .إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في إقتصاديات العالم،

فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير حسب في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية.ولذلك يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني

وفي الجزائر، تأخر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم يبدأ إلا في الثمانينيات، ونتيجة لأزمة النفط عام 1986، أدركت الحكومة الجزائرية أن القطاع العام وحده لا يستطيع تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية للبلاد، وبالتالي فإن اللجوء إلى القطاع الخاص هو ضرورة مطلقة. وفي هذا السياق، انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث رسخت الشركات الصغيرة والمتوسطة نفسها، من خلال تنوعها ومرونتها وقدرتها على خلق فرص العمل، ككيان قادر على تعويض العجز في الميزانية. الشركة الوطنية الكبرى . لتطوير هذه الشركات الصغيرة،

وقد إعتمدت الجزائر في تدعيم المشاريع المقاولاتية على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الإختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني وذلك من أجل دعمها وتمكينها من أداء دورها الفعال في خلق مناصب الشغل وتحقيق الثروة، ومن أهم هذه الهياكل نجد مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل وحاضنات الأعمال،وقد تم اتخاذ العديد من التدابير لانشاء المؤسسات ودعم المبادرات الفردية. ونتيجة لذلك، انتشرت الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة عبر العديد من الولايات والأقاليم في جميع أنحاء البلاد. و تعتبر ولاية مستغانم من المناطق الجذابة و التنافسية بفضل موقعها المناسب للاستثمار وتوافر البنية التحتية الأساسية (النقل والكهرباء والغاز والبريد والاتصالات) اللازمة للنشاط الاقتصادي وكذلك توفر "ميناء تجاري". وتشهد مناطقها نشاط متعددة كنشاط تجاري وصناعي قوي مما يعني أنها تتمتع ببنية اقتصادية مهمة,

1.إشكالية الدراسة:

وانطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو: **أين تكمن أهمية مساهمة المقاو لاتية في التنمية الاقتصادية من خلال مخطط العمل التجاري في إنشاء وحدات اقتصادية صغيرة و متوسطة؟**

وفي هذا المنحي، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

2.الأسئلة الفرعية :

- هل تعتبر المقاولاتية العامل الرئيسي في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- هل تعتبر المقاولاتية مصدر لنمو الاقتصادي و الثروة و الإبداع؟
- هل أصبحت المقاولاتية من أهم الاستراتجيات التنمية و احد أهم المحددات النمو الاقتصادي في العالم من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هو الدافع وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة االمتوسطة ؟
- كيفية إعداد مخطط العمل التجاري لمشروع إنشاء مؤسسة مختصة في عملية الاستيراد؟
- ما هو مخطط العمل التجاري وما هي المراحل الأساسية لإعداده؟

3.الفرضيات الفرعية:

تتمثل فرضيات الدراسة في :

- قد تكون المقاولاتية هي العامل الرئيسي في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- يمكن أن نعتبر المقاولاتية مصدر لنمو الاقتصادي و الثروة و الإبداع

4. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا للموضوع لم يأتي محض صدفة بل هو مبني على عوامل ذاتية و أخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

عوامل ذاتية:

- الرغبة و الميول الشخصي في التعمق في هذا الموضوع.
- تماشي موضوع البحث مع التخصص العلمي.
- التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

عوامل موضوعية:

- الأهمية التي يحتلها قطاع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة على الصعيد العالمي و الوطني.
- تشبع الوظائف في القطاع العام و ضرورة إيجاد حلول جديدة لامتصاص البطالة.
- توجهات الدولة لدعم الاستثمار في المجال المقاولاتي بمختلف الآليات و ضر و ة ر استغلالها بكفاءة وفعالية.
- بروز المقاولاتية كضرورة حتمية لتحقيق المصلحة العامة والخاصة.
- شعورنا باهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية و تاتيراتها الجالية على المؤسسات
- لخلق فرص العمل، يجب عليك أولاً إنشاء أصحاب العمل.

5.أهداف الدراسة:

إبراز دور و أهمية قطاع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد.

محاولة إعطاء مختلف التعاريف المقاولاتية و لئذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعزيز ثقافة أصحاب المشروع بأن مخطط الأعمال هو خطوة مهمة لضمان نجاح المشروع.

6. أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الدراسة في كونها تخوض في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تطويرها لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية
- حيت يرتكز موضوع الدراسة حول متغيرين أساسيين و هما دور المقاولاتية و أهميتها و مساهمتها في تطوير النمو الاقتصادي و دفع بعجلته من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي أساس نجاحه و ديمومته و استمراره هو مخطط الأعمال الذي يعتبر وثيقة هوية المؤسسة ووسيلة اتصاله
- لإنشاء مشروع مقولاتي ناجح يجب الاعتماد على مخطط أعمال ناجح.

7.مجال الدراسة :

-المجال المكاني: أجريت هذه الدراسة مؤسسة .

- المجال الزمني: كانت ابتداء من 2 جانفي إلى غاية 17 فيفري بالنسبة للجانب النظري و الجانب التطبيقي فاستمر و أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2023 2024.

-المجال الموضوعي: ركزت هذه الدراسة على معرفة مدى مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية من خلال أهمية مخطط أعمال التجاري في إنشاء وحدات اقتصادية صغيرة و متوسطة؟

8.منهج الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها قد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات، وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في تنامي دور المقاولاتية كمحرك للعجلة الاقتصادية و مساهمتها في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى الاعتماد على تقنية دراسة الحالة في الفصل التطبيقي من خلال خلق مشروع مؤسسة متخصصة في الاستيراد و دلك بالاعتماد على مخطط أعمال التجاري.

الفصل الأول:
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية في زيادة روافد اقتصاديات الدول مما جعلها تحظى بالأولوية في الاهتمام من طرف الباحثين والهيئات الدولية، حيث خلصت الدراسات إلى عدم وجود اتفاق على تعريف موحد وشامل لها، وظل تعريفها نسبيا لاختلاف الدول والمعايير المعتمدة في تعريفها.

ورغم هذا التباين حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك اتفاق على مجمل خصائصها ومكانتها والدور الاقتصادي الذي تلعبه باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى ضرورة كشف ودراسة الصعوبات والأسباب المؤدية إلى فشلها من أجل معالجتها لتحديد سبل ترقيتها والنهوض بها.

وانطلاقا مما سبق نستعرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول :مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها ودورها الاقتصادي

المبحث الأول :مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعددت الدراسات والأبحاث حولها، ورغم اتفاق الباحثين على مجمل خصائصها ومميزاتها، إلا أنهم وجدوا صعوبة إن لم نقل عجزا في تحديد تعريف جامع ومانع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سنتناول في هذا المبحث إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة إيجاد تعريف موحد لها، كما سنتطرق إلى المعايير المعتمدة في تعريفها وتجارب بعض الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول :صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلي فيما أهمها تتمثل القيود من مجموعة وجود إلى والمتوسطة الصغيرة المؤسسات[1] تعريف صعوبة تكمن:

أولا :العوامل الاقتصادية :وتضم ما يلي:

العوامل الاقتصادية :تتمثّل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أنّ شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغيّر من مرحلة لأخرى، ممّا يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظّف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينةّ قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، إضافة إلى ذلك يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع.

العوامل التقنية :تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإنّ عملية إنتاج كافة الأج ا زء تتم في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مج زئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها و المتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.

العوامل السياسية :تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

الفرع الثاني :أهمية وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعود أهمية الحاجة إلى وضع تعريف محدد على الأقل على مستوى الدولة الواحدة إلى جملة من النقاط منها[2]:

- توفير الفرص لوضع سياسة وطنية متكاملة لتنمية هذ المؤسسات.

---

1 دمدوم كمال, **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة" ' دراسات اقتصادية'** العدد 2 (2000)' ص 185

2رابح خوني، رقية حساني،" **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (.المشاركة، رأس مال المخاطر")**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015 ، ص 25

- تحديد أعضاء القطاع، أي تحديد المؤسسات المستهدفة بالنمو والتطوير من خلال تحديد فئات المؤسسات التي ينطبق التعريف عليها.
- يجب أن يتم تحديد وتحليل هذ المؤسسات بدقة لتحديد فرصها وتحديد العقبات والتغيرات والتحديات التي تواجهها.
- تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لتطوير تلك الصناعات.
- ينبغي تنسيق الجهود لضمان توجيه برامج المساعدة بشكل فعال لهذه المؤسسات.
- يجب تعريف وتقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة لضمان الرقابة والتقييم التنظيمي وتحديد التدابير اللازمة، سواء كانت تمويلية أو غير تمويلية
- يسهل تبني تعريف واضح ومناسب لهذه المؤسسات اختيار مجالات عملها ووسائل تنميتها، بالإضافة إلى توضيح الجهود المطلوبة لمساعدتها.

المطلب الثاني :المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجد صعوبة في تحديد تعريف شامل وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لتعدد المعايير التي يعتمد عليها هذا التعريف .تشمل هذ المعايير حجم العمالة، وحجم المبيعات، وحجم الأموال المستخدمة، وحصة المؤسسة في السوق، وطبيعة الملكية والمسؤولية، وغيرها .نتيجة لهذا التعقيد، توصل الكتّاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك والدوائر ذات الصلة في المجتمع إلى اتفاق شبه عام على استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحديد الحدود بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الأخرى المختلفة[1]

-1**المعايير الكمية** : يتحدّد كبر أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل 2 :عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أمّا المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد :عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة . والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنّه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلّب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

---

1 رابح خوني، رقية حساني،" **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الدورة التدريبية الدولية حول: "**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام25 و 28 ماي 2003 ، ص3

2 عمر **تثليجي** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص وم ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير،جامعة الأغواط، 8 و 9 أفريل 2002 ،ص5

2 المعايير النوعية.

تعكس المعايير النوعية الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتراوح بين مستوى إداري واحد كحد أدنى، وثلاث مستويات إدارية كحد أقصى، والتي يتم التعبير عنها بدرجة التخصص في الإدارة، وشكل الملكية، والموقع والكفاءة، والتكلفة الإنتاجية [1]. وتتمثل هذ المعايير في 2:

❖ **المعيار القانوني**.

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة رأس المال وأيضا مصادر وحجمه، فغالبا ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية(شركات أشخاص)والشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

❖ **معيار الإدارة(التنظيم.)** : وتصنف المؤسسة حسب هذا المعيار إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد ملا رأس المال؛
- الضيق في نطاق العمل؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية،
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

❖ **معيار الاستقالية:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة مستقلة، وتملك على الأقل 20 من رأس مالها، ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

❖ **المعيار التكنولوجي** : بالاستناد إلى هذا المعيار، يمكن تصنيف المؤسسات إلى فئات مختلفة بناءً على مستوى التكنولوجيا المستخدمة وكثافة العمالة .تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تعتمد على تقنيات إنتاج بسيطة، تكون لديها كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية .وعلى الجانب المقابل، تُعتبر المؤسسات الكبيرة تلك التي تستخدم تقنيات إنتاج متقدمة ذات تكنولوجيا عالية، وتتميز بكثافة رأسمالية عالية وكثافة عمالية منخفضة .ووفقًا لهذا المعيار، يتم تصنيف المشاريع إلى فئات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، استنادًا إلى درجة التكنولوجيا المستخدمة من جهة وكمية اليد العاملة المستخدمة من جهة أخرى 3

1بلال خلف السركانة،" **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الاولى ،2008 ص 87

2عبد الله خبابة،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 ص ص 15،16

3 جميل هيا بشارات،" **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص29

المطلب الثالث :توجهات مختلفة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتباين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة بناءً على المعايير المعتمدة .لذا، سنقدم مجموعة من التعاريف المستخدمة في بعض الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى التعاريف المقدمة من المنظمات الدولية .إليك بعض هذهالتعاريف:

الفرع الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات.

يمكن طرح أهم التعاريف الدولية المتوصل إليها كما يلي:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية.

قدم قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 تعريفًا لمفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يُعتبر هذا النوع من المؤسسات تمثيلاً للمؤسسات التي تمتلك وتدار بشكل مستقل، ولا تسيطر على مجال العمل الذي تعمل فيه .وتم تحديد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلًا من خلال اعتماد معيارين رئيسيين وهما حجم المبيعات وعدد العاملين.[1]

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر :أحمد جميل،" **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة . معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر المجلد05' المجلد08 'جوان 2010' ص 244

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يختلف تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان باختلاف القطاعات التي تنتمي إليها هذ المؤسسات.

والجدول الموالي يوضح ذلك.

1أحمد جميل،" **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر المجلد 5' جوان '2010' ص 244

الجدول رقم(02) : التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
مؤسسات فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	**300 عامل أو اقل**
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	**100 عامل أو اقل**
مؤسسات التجارة بالتجزئة	أقل من 10 مليون ين	**50 عامل أو اقل**

المصدر :شايب حنان،" **أثر استراتيجية الإخراج على تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتورا ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة-2- ، الجزائر، 2018-2019 ، ص14

تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الأوروبي هي تلك التي توظف أقل من 250 شخص، وحجم رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو، وإجمالي ميزانيتها السنوية لا تتجاوز 43 مليون أورو،[1]

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03) : التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة' وفقا لتوصية اللجنة الأوروبية

المعيار	حجم العمال (العامل)	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية	درجة الاستقالية
مؤسسة مصغرة	**من 1 الى 9**	**اقل من 2 مليون اورو**	أقل من 2	لا يمتلك رأس مالها أو حق التصويت بمقدار 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات.
مؤسسة صغيرة	**من 10 الى 49**	**أقل من 10 مليون أورو**	أقل من 10 (في سنة 96 اقل من 5)	
مؤسسة متوسطة	**من 50 الى 249**	**أقل من 50 مليون أورو**	أقل من 43 (في سنة 96 اقل من 27)	

المصدر :بوقموم محمد، معيزي جزيرة،" **إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول" :**استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، .يومي: 18و 19 أفريل 2012 ' ص2

---

1 Nadine levratto, « **les PME : définition, rôle économique et politique publique** », bibliothèque nationale, paris, France, 1 ère édition, 2009, p24.

تعريف الجزائر.

نظرا لاعتراف الجزائر بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا شاملا وفقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 وكدى قانون 17/02 المؤرخ في يناير 2017 مايلي

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن طبيعتها القانونية على أنها مؤسسة تنتج سلعا و /أو تقدم خدمات، وتشغل ما بين1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز إجمالي رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي كذلك معيار الاستقلالية .وقد اعتمد هذا التعريف على المعايير الكمية وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (4) معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2001

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات المصغرة	من 01 الى 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	من 10 الى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	من 50 الى 250	200 مليون الى 2 مليار دج	100 مليون الى 500 مليون دج

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على المادة 5'6'7 من القانون 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001سنة ' يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولقد تم اعادة النظر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بموجب القانون 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 14382 الموافق ل 10 يناير ديسمبر سنة 2017 تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (5) معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات المصغرة	من 01 الى 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	من 10 الى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	من 50 الى 250	400 مليون الى 4 مليار دج	200 مليون الى مليار دج

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على المادة 5'6'7 من القانون 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 14382 الموافق ل 10 يناير ديسمبر سنة 2017 تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استجابة للتطورات الجديدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المشرع الجزائري بتعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17

المبحث الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن لكل مؤسسة دورة حياة تمر بها قبل أن تصبح كبيرة، وفي كل مرحلة تكتسب المؤسسة خصائص تنفرد بها عن بقية المؤسسات الأخرى، فكما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالخصائص مشتركة فيما بينها تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، والتي تؤهلها لأن تحتل مكانة هامة في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وقد أسهم العديد من الباحثين في تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و نوجز هذه الخصائص في ثلاثة مجموعات: خصائص مرتبطة بالإدارة والتنظيم، خصائص مرتبطة بالتعامل في الأسواق وخصائص ناتجة عن الحجم.

المطلب الأول : الخصائص المرتبطة بالإدارة والتنظيم

هناك مجموعة من الخصائص المتعلقة بالإدارة والتنظيم تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكسبها طبيعة خاصة، رغم تعدد مجالات النشاط وتنوع النظم الإنتاجية واختلاف الأطر التنظيمية لمكوناتها الفرعية، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

الفرع الاول: الملكية الخاصة

تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص فقط، فقد لخص شوماخر (E.F.Schumacher) في كتابه ، (Small is Beautiful) بيانه الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأعتبر أن الملكية الخاصة من قبل شخص ما أو بعض الأشخاص كما يلي[1] :

- في المؤسسة الصغيرة، مسألة طبيعية ومثمرة وعادلة؛
- في المؤسسة المتوسطة، تصبح إلى حد ما غير لازمة من الناحية الوظيفية؛
- في المؤسسة الكبيرة، مسألة غير منطقية.

ومن نتائج الملكية الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد، إذ يلاحظ أن ملاك هذه المؤسسات هم على الأغلب أبناء أسرة واحد، مما يوفر فرص عمل لأفرادها، وهذا ما يعكس ارتباط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذا الأمر يسهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى

1جالن سبنسر هل :منشآت الأعمال الصغيرة :اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة :صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، .(1989 ص3

2عبد الرحمن يسري أحمد :تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996 ، ص(27

من جانب أخر تجعل الملكية الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصحاب هذه المؤسسات على معرفة تامة بالعمل والمشكلات التي تعترضهم'اعتبار أنهم الملاك الفعليين لهذه المؤسسات، وهذا ما يسهل من إمكانية وضع حلول المقترحة للمشكلات القائمة .' ولكن نشير هنا إلى بعض السلبيات الممكن تسجيلها والمتعلقة بإمكانية وجود ضعف في مستوى العمال القائمين على المؤسسة، على اعتبار عدم تشغيل أي عامل خارج نطاق العائلة بالرغم من كفاءته، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية أو مشاكل في تسيير المؤسسة[1]

الفرع الثاني ارتباط الملكية بالادارة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتباط الملكية بالإدارة مما يؤدي إلى زيادة مسؤوليات المالك الذي يقع على عاتقه إدارة وتسيير كل وظائف المؤسسة [2] ويغلب على هذه المؤسسات نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي يتواجد لدي أصحابها' قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة، وذلك على نقيض المؤسسات الكبيرة التي تكون مملوكة لمجموعة من المساهمين أو الشركاء سواء كانوا ذو شخصية معنوية أو طبيعية.

فصاحب المؤسسة يكون دائما حاضرا ومشاركا في كل ميادين التسيير، ويكون في اتصال مباشر مع كل عضو من أعضاء المؤسسة، حيث يظهر كعنصر أساسي لا يمكن تجاوزه في كل القرارات المرتبطة بتنظيم أو تسيير المؤسسة3. كما أن اتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، وتتركز في أيدي الإدارة العليا الممثلة في المالك المسير، ومن العوامل المفسرة لإتباع هذا النوع من المؤسسات للمركزية عند ممارستها لأنشطتها، هو سريان الجمع

بين الإدارة والملكية4. ومن جانب أخر يمثل ارتباط الملكية بالإدارة مصدرا لوجود الحافز الخاص، على عكس في الموارد استخدام كفاءة إلى أخري عوامل مع بدوره يؤدي وهذا الحافز، هذا فيها ينعدم التي الكبيرة المؤسسات)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة5)

1رامي زيدان :تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية :دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في (الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2005 ، ص15' 16

Louis Jacque Filion : Management Des PME : De la création à la croissance, Edition ERPI, Canada, 2007,2

3Maurice Baudoux : L'accompagnement managérial et industriel de la Pme, éditons l'harmattan, paris, 2000, p24

4فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي :الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن' 2006 ص 67 '68

5 David Deakins: Entrepreneurship and Small Firm, McGraw-Hill, N.Y, 2003, P 45.

الفرع الثالث : مرونة الادارة و بساطة الهيكل التنظيمي

تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة من طرف شخص واحد أو عدد من الأشخاص، لذلك تتسم الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرارات ونقص الروتين، كذلك ارتفاع مستوي العلاقة الشخصية بين أصحاب هذه المؤسسات والعمال وكذا ارتفاع مستوي الاتصال صعودا ونزولا، كل هذا جعل من الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيط وغير معقد، و هذا ما يحقق ما يلي:1

-التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة، بحيث يختص كل قسم بمجموعة أعمل ومهام متكاملة دون تداخل أو تنازع مع الآخرين؛

-التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والأعباء لكل فرد في المؤسسة؛

- إسناد الصلاحيات والسلطات المالية والإدارية للإفراد بالقدر اللازم، لمساعدتهم على أداء اعمالهم و تحمل مسؤولياتهم.

-وضوح الإجراءات، وسهولة وبساطة النماذج والسجلات المستخدمة في أداء الأعمال

كما يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بيروقراطية عند مقارنته بالمؤسسة الكبيرة، ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك المسير لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد المنافسة لا تقاس بحجم المؤسسة بل بسرعة اتخاذ القرارات وردت الفعل السريعة تجاه المستجدات، وهذا ما يعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضلية تنافسية2

<u>الفرع الرابع: المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين</u>

من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط المالك المسير للمؤسسة بالعمال، نظرا لقلة عددهم وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة، ويساعد صغر عدد العمال على الإشراف المباشر عليهم من طرف الملك المسير للمؤسسة2، مما يجعل التصرفات سريعة والقرارات فورية تتلاءم مع طبيعة الموقف[3]. كما تتميز هذه المؤسسات بمشاركة صاحب المؤسسة الصغيرة مشاكله في العمل، ويتجلي ذلك في كثير من الأحيان في تأخر الأجور، أو العمل لساعات إضافية، أو التحمل ظروف العمل الغير مريحة إلى حين .تحسن الأوضاع[4]

1علي السلمي :المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص18

2 Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos : Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global, Revue Gestion 2000, vol 2, Mars-Avril, Paris 1998, p 36.

3سمير علام :إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993 ، ص(23

4 توفيق عبد الرحيم يوسف :إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص)

المطلب الثاني : الخصائص المرتبطة بالتعامل في الاسواق

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص المتعلقة بالتعامل في الأسواق، تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

الفرع الاول سوق العمل

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية، حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، ويبرز ذلك بوضوح في مجال نشاط المزارع الصغيرة وتجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذلك الصبية وصغار السن، وكثيرا ما يجري تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية، مثل مكاتب العمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، مما يكسب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل، وتزداد هذه السلطة كلما كان سوق العمل يعاني من فائض في العرض ومن انتشار البطالة، كما تقوي مالك المؤسسة في التوظيف في حالة عدم استقرار الأوضاع القانونية للعاملين، مما يترتب عليه صعوبة الحصر الدقيق للعاملين [1] كما تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف الأجور وضعف العمل النقابي، وكذا ضعف الاهتمام بتنمية مهارات العاملين من خلال المؤسسات التدريبية خارج نطاق المؤسسة، والاكتفاء بالمهارات المكتسبة من تكرار العمل اليومي.

الفرع الثاني سوق رأس المال

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط، سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التشغيل، وعادة ما تتمثل مصادر هذه الأموال في المدخرات الشخصية، ويجري في بعض الأحيان تدبير جانب من الاحتياجات عن طريق الاقتراض من بعض أفراد الأسرة أو الأصدقاء الذين تربطهم صلات قوية مع صاحب المؤسسة .فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نمطا استثماريا أكثر تناسبا وانسجاما مع رغبات وتطلعات صغار المستثمرين بعكس المؤسسات الكبيرة وفي ما يخص مكونات رأس المال المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلاحظ ما يلي:

- انخفاض نسبة رأس المال الثابت لجملة الاستثمار، بسبب صغر حجم النشاط وبساطة ومحدودية أدوات الإنتاج؛
- زيادة نسبة المخزون السلعي وخاصة الخامات لجملة رأس المال العامل، ويرجع ذلك للحاجة إلى توفير خامات بصفة مستمرة لضمان انتظام التشغيل؛

---

1 رياض بن جليلي :تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة :الخصائص والتحديات، مجلة جسر التنمية، العدد 93 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، .(ماي 2010 ، ص6

- انخفاض نسبة النقدية المتاحة للتمويل الجاري لرأس المال العامل، بسبب ضعف السيولة النقدية والحاجة المستمرة لتمويل شراء الخامات ومستلزمات التشغيل؛
- ارتفاع نسبة الكثافة العمالية لجملة رأس المال المستثمر، وذلك بسبب بساطة تقنيات الإنتاج والاعتماد على خامات ومستلزمات تشغيل محلية رخيصة نسبيا، فضلا عن اختلال أسواق العمل ورأس المال، مما ينعكس على تكلفة الأجور مقارنة بتكلفة استخدام الأصول الثابتة.

الفرع الرابع : اسواق السلع و الخدمات

تمتاز أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحدودية النسبية، فالمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على احتياجاتهم و رغباتهم التفصيلية وكذا دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات، عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم بالتعرف على رغبات واحتياجات عملائها عن طريق بحوث التسويق .ولأن السوق في تغيير مستمر، يكون لزاما على المؤسسات الكبيرة تكثيف جهود بحوثها التسويقية، وهذا أمر مكلف للغاية، مما يجعل المؤسسات الكبيرة تقوم بهده العملية على فترات متباعدة، الأمر الذي يفقد ولو نسبيا قدرة هذه المؤسسات على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.

كما أن أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بطبيعة تنافسية، نظر لحرية الدخول والخروج من النشاط ولتعدد هذه المؤسسات كما تزيد من حدة المنافسة السوقية الوفرات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة بسبب كبر الحجم وتقدم الفنون الإنتاجية والتنظيمية، فضلا عن المزايا التي تحضى بها من قبل المؤسسات الحكومية' فإن محدودية الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من السمات البارزة المميزة لها مقارنة بغيرها من المؤسسات، الأمر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد على النشاط.

المطلب الثالث : الخصائص الناتجة عن الحجم الصغير و المتوسط

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حجما مستقلا عن المؤسسات الكبيرة، فلا بد انها تتصف بعدد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن غيرها من الأحجام الأخرى، والتي تؤهلها لأن تحتل مكانة هامة في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه الخصائص نجد:

الفرع الأول سهولة الإنشاء و التأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها .كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل.[1]

نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لإنشاء هذه المؤسسات من قبل أي شخص عادي وبرأس مال محدود، فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة، وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق، كما لا تحتاج أيضا إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة2

الفرع الثاني : القدرة على التكييف

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطة ومرونة الإدارة والتشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى تسهيل عملية تكيفها مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها3

وتتمثل قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة فما يلي:

- القدرة على تغيير تركيبة القوي العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة دون تردد، مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية أو غيرها؛
- زيادة القدرة على التجديد والابتكار، خصوصا في فنون تمييز السلع بسرعة حسب رغبات السوق وبمعدل قد يتفوق على نظيره في المؤسسات الكبيرة؛
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق، وذلك لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المؤسسة؛
- سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة.

الفرع الثالث : انخفاض وفرات الحجم و الاستفادة من وفرات الحجم

تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة ونسبيا في المؤسسات المتوسطة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات وهي التجمع تلك الوفرات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي الحديث في منطقة معينة. وهو ما يؤكد أفضلية إقامة هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.

1خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي :معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة الإدارة العامة، 21 . ، العدد2 ، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، يوليو 2002 ، ص314

2 سعاد نائف برنوطي :إدارة الأعمال الصغيرة :أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 ، ص(79

3 طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص(27

الفرع الرابع : مركز للتدريب الذاتي

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا تدريب لأصحابها و العاملين بها, بحيث تساعد على خلق إطار تقني يعتبر ضمن المتطلبات الأساسية للتنمية، حيث تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعد على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا. أن هذه المؤسسات هي الرائدة في مجال تقديم الفرص التدريبية والتقدم للعاملين، حيث انها تساهم جديا في بناء وتكوين المهارات الأساسية، وهيئة فرص تدريبية بشكل أفضل مما توفره المؤسسات الكبيرة.

الفرع الخامس : القدرة على الابتكار

من بين الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي القدرة على الابتكار، فبالرغم من قلة الموارد المالية لهذا النوع من المؤسسات إلا انها تنشأ عادة على مبادرات خاصة فحواها الإبداع' وبالتالي فإن تميزها بهذه الخاصية لا يعني انفرادها بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لكن يعني قدرتها على الابتكار في ظل شح الموارد المالية التي تتطلبها العملية الابتكارية في المؤسسات الكبيرة(1)، فالمؤسسات الكبيرة عادة ما تركز على المنتجات التي تتميز بدرجة عالية من المخاطر وغالبا ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد فكرة أو منتوج جديد

الفرع السادس : ارتفاع المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قصر وقت حياتها

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمخاطر مرتفعة والتي تنتج بالأساس عن بعض الممارسات الخاطئة عن اصحابها وهذا راجع لغياب التجربة والخبرة، أو التفاؤل المبالغ فيه في بعض الأحيان .(3)هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل الصغير والمتوسط أكثر عرضة للفشل، أو التصفية والغلق من الأعمال الكبيرة بكثير، وذلك بسبب فقدان الزبائن أو نقص العمالة المهرة...الخ

1Dorota leszynska : management de l'innovation dans l'industrie aromatique : cas des PME de la région de grasse, édition l'harmattan, paris, 2007, p 28.

المبحث الثالث :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها ودورها الاقتصادي

تبدأ معظم المؤسسات المنشأة بإدارك الحاجة إلى تسهيلات وإمعان الفكر الاستراتيجي قبل البدء في عملية الإنشاء، لذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تحديد إستراتيجية المؤسسات ص و م، والمراحل المتّبعة في إنشائها، ثمّ نبيّن مصادرتمويل هذا النوع من المؤسسات و هناك اتفاق على أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء' حيث تساهم هذه المؤسسات، وبشكل فعال، في توفير فرص العمل وتكوين الفائض الصناعي والمساهمة المعتبرة في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر أيضا وسيلة لدعم وتنمية الصادرات، ولها مساهمة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي.

المطلب الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية

مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئا فشيئا حيث ترجم ذلك في إعطاءها دورا أكبرا في السياسات الاقتصادية للبلدان ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام:

- ❖ فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.
- ❖ ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مؤسسات ص و م للتقليل من إنتشار الظاهرتين ومع تزايد الإهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية: 1
  - توفير مناصب الشغل
  - جذب وتعبئة المدخرات
  - تنمية الصادرات
  - تحقيق التكامل الصناعي
  - التنمية الاقليمية

الفرع الاول : توفير مناصب الشغل

تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بالغ الأهمية في مواجهة مشكلة البطالة، حيث تستخدم هذه المؤسسات فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا

1**لخلف عثمان** ، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتوراة، كلية العلو م الإقتصادية وعلوم التسير ،جامعة الجزائر، 2004 ، ص 56

من البطالة، وتعمل في الوقت نفسه على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية' كم أن هناك إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية، لامتصاص البطالة المنتشرة، سواء في المجتمعات النامية او المتقدمة على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل والحد من مشكلة البطالة1

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة' والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء جانب كبير من البطالة 2

وهذا ما يبرزه الشكل الموالي، الذي يوضح أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل باستخدام القيمة المتوسطة لمساهمات هذه المؤسسات في العمالة الرسمية من واقع عينة تضم 55 بلدا.

الشكل (1-1) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الرسمية

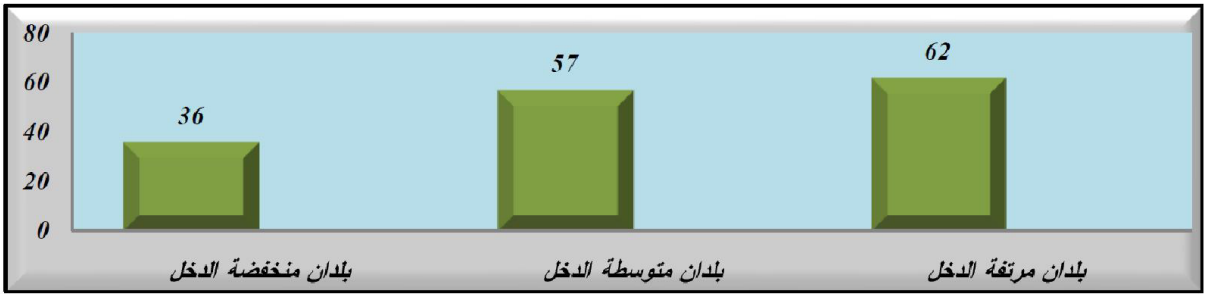

المصدر :مؤسسة التمويل الدولية :دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن، 2009، ص . 11 متاح على الموقع: http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/ffbf0a0049585fe8a182b519583b6d16/SMEA.pdf. (17/05/ 2014).

كما تشير إحصائيات متعلقة بسنة 2009 ، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد العمود الفقري للاقتصاد في كل من الدول النامية والمتقدمة، وتشكل في المتوسط أكثر من 97 % من المؤسسات وتساهم مابين 50%و 80 % من العمالة في العديد من الدول المتقدمة والنامية، والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العمالة الموظفة في بعض الدول المتقدمة والنامية سنة2009 .

1فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد :الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ، ص 65(

2 XAVIER. GREFFE : Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984. p9-10

الفرع الثاني جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تستخدم مدخرات الأفراد لتحقيق التنمية الاقتصادية .فهي تعمل على استيعاب الفائض المالي العاطل والمدخرات التي تتوفر لدى صغار المدخرين من أفراد الأسرة والأصدقاء، وتستثمر هذ الموارد في أنشطة إنتاجية وخدمية، وتعمل على تشغيلها وتطويرها والمشاركة في أرباحها[1]

الفرع الثالث تنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد :

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تعزيز الصادرات .تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الحرفي بقدرتها على تعديل برامج الإنتاج وفقًا لاحتياجات الأسواق الخارجية بفضل مرونتها ورأس المال المستثمر المحدود .استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفنون إنتاجية كثيفة العمل يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، مما يمكنها من زيادة وتطوير صادرات منتجات متنوعة .تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضًا بشكل غير مباشر في زيادة الصادرات من خلال ربطها بالمؤسسات الكبيرة وتوفير الأجزاء المكتملة أو السلع نصف المصنعة التي تحتاجها هذه المؤسسات كمدخلات للمنتج النهائي بأسعار تنافسية .يُعتبر هذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات بمثابة دور المؤسسات المغذية. 2

1أحلام ساري، نوال بوعلاق،" **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول":**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خال الفترة 2011'2010**" ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، .- جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي :19'18 ماي 2011 ، ص 7

2، عبد الحميد عبد المطلب،" **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 8001 ، ص ص21

الفرع الرابع : تحقيق التكامل الصناعي

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام. فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير.
- وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين : التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.

أولا :التكامل غير المباشر :ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق، حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصي ربح.

ثانيا :التكامل المباشر :ويتم من خلال التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة على أساس أن احدي هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع، فعندما تحصل الصناعات الصغيرة على مدخلاتها من الصناعات الكبيرة تسمي هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق، ولكن في حالة حصول الصناعات الكبيرة على مدخلاتها من الصناعات الصغيرة فتسمي هذه العلاقة بالتعاقد من الباطن.

ولإعطاء فكرة عن مدى الارتباط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، تتعامل شركة جنرال موترز (General Motors) الأمريكية مع أكثر من 30.000 مورد من المؤسسات الصغيرة، وتتعامل شركة (Renault)رونو الفرنسية مع أكثر من 50.000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]كما تنتج المؤسسات الصغيرة في اليابان مايزيد عن % 80 من قطع شركة تويوتا كما تعتمد شركة ميتسوبيشي اليابانية على أكثر من 20.000 مورد من المؤسسات الصغيرة .(2)ونشير إلى أن عشرات الآلاف من المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالإنتاج لحساب المؤسسات الكبيرة، في كل من صناعات الألمنيوم والسيارات والمعدات الكهربائية والالكترونية .وفي اليابان فإن % 70 من قيمة تكاليف المنتجات النهائية في صناعات بناء السفن وصناعة معدات السكك الحديدية يتم التعاقد عليها مع مؤسسات صغيرة، وأن نحو % 65 من تكاليف صناعة السيارات، ونحو % 35 من تكاليف صناعة آلات الغزل والنسيج، ونحو % 26 من).تكاليف صناعة الهواتف، تمثل مشتريات من تصنيع المؤسسات الصغيرة المتخصصة.

.1عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم :مرجع سابق، ص(33

2 الشافعي محمود أحمد :اقتصاد وتخطيط الصناعة، جامعة دمشق، سورية، 1988 ، ص(18

الفرع الخامس التنمية الاقليمية

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها:

- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم، يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة، والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة .وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات المدن خاصة الجزائر العاصمة، والبليدة في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الجمالي للعمال .ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.
- إن إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك.
- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبإنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل.
- إن الانتشار الجغرافي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعه أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

المطلب الثالث :دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا بارزًا في تنمية الاقتصادات، ولذلك تولي الدول اهتمامًا كبيرًا لتعزيز هذا القطاع.

الفرع الأول :دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من بين الأسباب التي أدت إلى التركيز العالمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيلاءها اهتمامًا كبيرًا، ظهور العديد من المشكلات عند اعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبيرة .ومن هذ المشكلات: 1

- صعوبة تأسيس مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة عملية التنمية بسبب قلة التراكم الرأسمالي، وهذا ينعكس على القدرة على استثمار في التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي.
- تأخر الفنون الإنتاجية في البلدان التي تعاني من التخلف، وذلك بسبب احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية المتقدمة، مما يجعل الدول الأخرى تعتمد بشكل كبير على واردات التكنولوجيا والمعدات.
- ضيق السوق المحلي نتيجة لتدهور القوة الشرائية للمستهلكين، بالإضافة إلى صعوبة التنافسية التي تواجهها المؤسسات المحلية الكبيرة أمام المؤسسات الكبيرة الأجنبية .وهذا يؤثر سلبًا على قدرة المؤسسات المحلية على التوسع والنمو.
- انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة المعسكر الرأسمالي بقيادة الدول الكبرى، حيث كان المعسكر الاشتراكي يدعو إلى تبني المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، ولكن مع التحول العالمي نحو الاقتصاد الرأسمالي، زاد التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية. إضافة إلى دوافع أخرى: 2
- تدهور الحالة المالية، خاصة في البلدان النامية، أدى إلى ضعف القدرة الاستثمارية وتعذر استمرار المؤسسات الكبيرة في البقاء والازدهار.
- التحولات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك برامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، كانت العامل الرئيسي الذي أدى إلى الحاجة الملحة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تعزيز دور القطاع الخاص.

1سامية عزيز،" **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**"، أطروحة دكتورا (غيرمنشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2013'2014 ، ص ص 77'78

. 2صبرين زيتوني،" **التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكر ، ص 320

ظهور استراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبيرة، التي تواجه تحديات ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية، ودفعتها إلى تشجيع المناولة أو النمو الشبكي، وهي استراتيجية تهدف إلى تقليص تكاليف الإنتاج والحفاظ في الوقت ذاته على التحكم في هياكل الإنتاج وسيرها. 1

توجد أيضا عوامل شخصية تزيد من دافعية الأشخاص نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذ الدوافع الشخصية نجد: 2

تحقيق الذات.

يسعى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مشاريعهم، إلى تحقيق الذات وإبراز قدراتهم ومواهبهم أمام الآخرين .تعتمد استمرارية ونجاح هذ المؤسسات بشكل أساسي على الدافع القوي لتحقيق الذات . وبالتالي، يُعزى نجاح واستمرارية المؤسسة ليس فقط للعوائد الاقتصادية، ولكن للشخص الذي يملك النجاح والطموح ليُعترف به كشخص ماهر ومتميز في تنفيذ هذ المشاريع رغم المخاطر التي يمكن أن يواجهها.

وبالرغم من أن هناك نفعًا ماديًا، إلا أن الرغبة في تحقيق الذات تعتبر الدافع الأساسي.

الاستقالية.

تتجلى الرغبة في الاستقلال وتولّي مواقع القيادة والتحرر من القيود والتعليمات التي تفرض على سلوك الأفراد كمحفّز قوي لدى الأغلبية في تأسيس مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم .يسعون إلى التحوّل من كونهم مجرّد مستلمين للأوامر إلى مصدرين لها، ويستمتعون بالاستقلالية في تخطيط وتنظيم وقتهم وفقًا لمصالحهم الشخصية واحتياجاتهم.

الأرباح.

يعد تحقيق الأرباح القصوى والانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة الثرية من بين الدوافع الرئيسية لدى الأفراد. يدفع هذا الدافع القوي العديد من الأشخاص إلى إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تطويرها تدريجيًا للتغلب على قيود الدخل المحدود والأجور المنخفضة التي لا تلبي احتياجاتهم وطموحاتهم . يسعون إلى تحقيق تحسين كبير في وضعهم المادي وتحقيق رغباتهم الشخصية من خلال النجاح في عملهم الخاص

1محمد الهادي مباركي،" **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول" :**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي :08 و 09 أفريل .2002 ، ص 85

2مجي الدين مكاحلية،" **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، حالة ولايتي قالمة وتبسة**"، أطروحة ، دكتورا(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2014'2015، ص ص 54'55.

الفرع الثاني :أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي: 1

- تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال تقديم أنشطة اقتصادية جديدة في قطاعات السلع والخدمات التي لم تكن متاحة سابقًا؛
- إيجاد فرص عمل جديدة لأصحاب المؤسسات بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛
- إعادة تأهيل الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب إفلاس المؤسسات العمومية أو الهيكلة الداخلية أو الخوصصة، من خلال تعويض الأنشطة المفقودة؛
- استغلال الفروع غير الرابحة وغير الحيوية التي تم التخلص منها في المؤسسات الكبيرة، وتركيز الجهود على الأنشطة الأساسية؛
- دعم التنمية المحلية والتكامل بين المناطق من خلال توطين الأنشطة في المناطق النائية وتعزيز الثروة المحلية؛ تعتبر المؤسسات الحلقة المركزية في البنية الاقتصادية، حيث تترابط بشكل وثيق مع المؤسسات المحيطة وتشاركها في استخدام المدخلات الاقتصادية المشتركة؛
- تعزيز الإيرادات المالية للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة التي تتحصلها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير فرص للاندماج والتطوير للقطاع غير المنظم والعائلي كواحدة من وسائل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الرابع :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال مختلفة تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهي كالتالي9 :

- -طبيعة توجه المؤسسات.
- -طبيعة تنظيم العمل.
- -طبيعة المنتجات.

1سفيان عبد العزيز، لخضر دولي، سمير بن عبد العزيز،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري،(تحديات وآفاق")**، مجلة، الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد06 ، العدد 01 ، جوان 2019 ، ص ص 221'222

الفرع الاول :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

وهنا يمكن التمييز بين عدة تصنيفات نذكر منها مايلي:

***المؤسسات العائلية:**

وهي مؤسسات تنشأ بمشاركة أفراد العائلة وتكون إقامتها في المنزل، وفي أغلب الأحيان يمثلون اليد العاملة، حيث تسوق بكميات محدودة أما إنتاجها يكون عبارة عن منتجات تقليدية عادة.

***المؤسسات التقليدية:**

وهي المؤسسات التي تستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال ويتميز فيها الإنتاج بالطابع هود الفردي والمهارات المكتسبة، و ويمكن أن نميز بين نوعين :

-مؤسسات حرفية:

تحتاج إلى تدريب خاص ومهارات فنية، وتمارس داخل ورشات وغالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من10 عمال، وهي تمتاز بقابلية التطور والتكيف مع الأوضاع المتغيرة وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال.

-مؤسسات حرفية خدماتية:

وهي تقدم خدمات معينة للافراد مثل خدمات الصيانة وتمارس داخل ورشات صغيرة.

*** المؤسسات المتطورة والمؤسسات شبه المتطورة.**

تتميز المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة بالاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج . تتميز هذه المؤسسات بتوسعها في استخدام رأس المال الثابت، وتطبيق تقنيات تنظيم العمل المتقدمة، وتصنيع المنتجات بطريقة منتظمة وحديثة 1

الفرع الثاني التصنيف حسب طبيعة النشاطاو العمل

-المؤسسات المصنعة :

نجد أن المؤسسات الصناعية التى تجمع بين خصائص المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، فتقسيم العمل مختلف، وكذا تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب متطورة وعصرية في التسيير، من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع الشبكة التسويقية.

1أحلام منصور، آسيا بن عمر،" **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول":**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، .يومي :06 و 07 ديسمبر 2017 ، ص 7

-المؤسسات غير المصنعة.

أما المؤسسات الغير المصنعة هي التي تجمع ين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر النظام الأول موجه للاستهلاك الذاتي واشباع الرغبة الذاتية فقط ، أما النظام الثاني الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين ويكون إنتاجه عبارة عن سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن أي يشبه الى حد ما الانتاج حسب الطلب ، وهنا يمكن أن نميز بين الإنتاج الحرفي الذي يزا ول في المنازل محله والإنتاج الحرفي الذي يزاول في الورشات.

الفرع الثالث حسب طبيعة الانتاج

تصنف حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات إنتاجية، خدمية، تجارية، والتي نعرضها كما يلي 1:

أولا :مؤسسات إنتاجية.

المؤسسات الإنتاجية هي المؤسسات التي تعتمد على عملية التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطية .تتنوع هذ المؤسسات وتشمل نوعين رئيسيين .النوع الأول هو المؤسسات التي تنتج سلع استهلاكية، مثل الصناعات الصغيرة والحرفية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية .وتهدف هذ المؤسسات إلى إنتاج سلع تلبي احتياجات المستهلك النهائي.

أما النوع الثاني فهو المؤسسات التي تنتج سلعًا إنتاجية تُستخدم كمكونات في إنتاج سلعة أخرى، مثل الصناعات التي تقدم القطع المغذية لصناعة الملابس الجاهزة، أو الصناعات التي تزوّد صناعة السيارات، أو الصناعات الغذائية التي توفر المواد الخام للصناعات الأخرى .تهدف هذ المؤسسات إلى إنتاج منتجات تساهم في عملية إنتاج أو تصنيع منتج نهائي آخر.

ثانيا :المؤسسات الخدمية.

المؤسسات الخدمية هي المؤسسات التي تقدم خدمات للآخرين مقابل تعويض مالي .تتولى هذ المؤسسات تنفيذ الخدمات نيابة عن الأفراد، سواء كانت خدمات يكونون عادةً يؤدونها بأنفسهم أو خدمات يعجزون عن تقديمها بمفردهم .وتشمل هذ الخدمات مجالات متنوعة مثل النقل والسياحة والإصلاح والتنظيف والعديد من الخدمات الأخرى التي يتم طلبها وفقًا للاحتياجات والمتطلبات الشخصية .تتميز المؤسسات الخدمية بقدرتها على تلبية احتياجات العملاء وتوفير الراحة والكفاءة في تقديم الخدمات المختلفة.

1ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي،" **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى،2015، ص ص 31،32.

خاصة الفصل الأول.

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة .ومع ذلك، فإنه يتم التوافق على خصائصها العامة ومكانتها الاقتصادية الهامة ود ورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجه مشكلات وقيود تعترض نموها وتهدد بقاءها .لذا، ينبغي تحديد ودراسة هذ المشكلات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزها ودعمها وتطويرها .يتطلب ذلك وجود برامج دعم وتأهيل مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهدف إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين أداءها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

تعتبر النتائج التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج إيجابية ومرضية على جميع الأصعدة، وهذا ما أدى بالعديد من الدول لتبني هذا النوع من المؤسسات على غرار الجزائر التي لا زالت ولحد الآن تعتمد على مصدر وحيد للذخل وهو النفط من أجل تمويل أنشطتها المختلفة بدلا من الرقي بهده المؤسسات .لذلك يجب العمل على وضع هياكل تنظيمية وميكانيزمات تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها المساعدة على ترقيتها من خلال فتح مناصب عمل وزيادة الإنتاج بمختلف أنواعه وزيادة فتح المنافسة والاستثمار على المستويين المحلي والأجنبي وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتنمية النشاط الاقتصادي.

ومن خلال دراستنا هذه، توصلنا إلى النتائج التالية:

- -إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإشباع حاجيات الأفراد من خلال ما توفره من تنوع في الإنتاج؛
- -كما تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طرح أفكار وابتكارات وإبداعات جديدة .
- -تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب عمل خاصة بالنسبة للأشخاص القاطنين في الاأرياف نظرا لصعوبة حصولهم على عمل لعدم تواجد عدد كبير من المؤسسات في تلك المناطق وأيضا بعد المدن عنهم وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة وزيادة كميات الانتاج وتسويقه محليا وأجنبيا وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني :
المقاولاتية

مقدمة الفصل :

أصبحتالعديد من الدول تولي أهمية بالغة بالمقاولاتية وهذا ما يعكسه التوجه الأكاديمي العالمي، نحو مفهوم المقاولاتية والعمل الحر والمبادرات الفردية التي أصبحت تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى هي مصدر جوهري لخلق فرص العمل والإبداع والخروج عن المألوف في حل الميادين، إذ تعتبر المقاولاتية الآن دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني.

ولدلك تبذل مختلف الدول جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح استمرارها وتطورها، وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الاعتناء بها.

نتناول في هذا الفصل أهم التعريفات والتطورات التي حدث في الفعل المقاولاتية عند أهم وراد هذه المعرفة في المراحل الماضية والحديثة.

المبحث الأول : أساسيات حول المقاولاتية وخصائصها

المطلب الأول تعريف ونشأة المقاولاتية

الفرع الأول :نشأة المقاولاتية وتطورها حسب الاتجاهات الفكرية :

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دارسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدارسة سير العملية ككل .وفي ما يلي نستعرض الاتجاهات الرئيسية التي تناولت المقاولاتية من زوايا مختلفة[1].

- **المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي**

لقد تمت دارسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين :

ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟

وما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟ [2]

---

1 الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولتي**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015 . -ص ص 3-10

2 Isabelle Djanou, **L'entrepreneuriat : un champ fertile à la recherche de son unité**, revue française de gestion, vol 28, n 138, avril/juin 2002, p 110.

كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة.[1]

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن عشر ليعني " الشخص الذي يباشر في عمل ما "أو بكل بساطة هو " شخص نشيط يقوم بانجاز العديد من الأعمال ."والفضل في إدخاله للنظرية الاقتصادية يعود إلى Cantillon سنة 1755 و Say سنة 1803 واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

فالمقاول حسب Cantillon و Sayهو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، و يعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر . (ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة [2] بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

أما بالنسبة إلى **Say** الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل لحسابهما، فالمقاول قوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في انجاز العمل، ويصف Say أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك .ونظرا لخبرته الكبيرة في اال الصناعي ومجال البنوك يدرك Say أن المقاول هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة : الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالمقابل تترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل .إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها.[3]

1Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, **La légende de l'entrepreneur**, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p 32

2Brahim Allali, **Vers une théorie de l'entrepreneuriat**, cahier de recherche L'ISCAE, n 17, Maroc, p32

3- Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, Op.cit., p 26

يتفق Say و Cantillonفي أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال

وكذلك نجد أعمال Marshal. A الذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاول وذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من اجل إشباع الحاجات الإنسانية.

ونلاحظ أن Marshal لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته التسييرية وعلى قدرته على تنظيم عمل عدد كبير من الأشخاص.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام . أب المقاولاتية **Schumpeter.A.J** سنة 1935 ،حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول " "البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة"

فالمقاول حسب **Schumpeter** وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في:

- صنع منتج جديد.
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج.
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق.
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة.
- إنشاء تنظيمات جديدة.

أما بالنسبة إلى Kizner المقاول هو شخص حساس للفرص، ففي حين أن وظيفة المقاول حسب Schumpeterتتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداث التغيير، فالمقاول حسبه تتمثل مهمته في إعادة حالة التوازن باستغلال الفرص الناتجة عن اختلاله،فالخاصية الأساسية للمقاول حسبه تتمثل في إدراكه لوجود فرص مربحة معرفة بالفرق بين أسعار المخلات وأسعار المخرجات.

الفرع الثاني : المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد

لقد تم التركيز في هذه الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من :من هو المقاول، ما الذي يميزه الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة

أولا: الخصائص النفسية

حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال McClleland.Dفي بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للانجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه .

ثانيا:الخصائص الشخصية

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة،السن...الخ

تعرض هذا الاتجاه إلى انتقادات كثيرة وذلك اية الثمانينات،كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف ذا التعقيد بالاعتماد فقط علي بعض الصفات النفسية أو الشخصي1

الفرع الثالث : المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتى

لقد اهتم الاتجاه الاقتصادي بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتم اتجاه خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين.

فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الابداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها

1- Alain Fayolle, **Introduction à l'entrepreneuriat**, Dunod, Paris, 2005, pp 12.

النجاح، ويجب عليهم أيضا 17الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها "كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية

. ويعتبر Gartner أيضا من رواد هذا الاتجاه، حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى .وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي :

- البحث عن الفرصة المناسبة
- جمع الموارد
- تصميم المنتج
- إنتاج المنتج؛
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع

لقد اهتم الباحثون ذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل

المطلب الثاني تعريف المقاولاتية :

المقاولاتية **Enterprenship** كلمة من أصل إنجليزي تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur وقد ترجمت من قبل الكنديين إلى اللغة الفرنسية. Entreprenariat [1]لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية فلا يمكن إيجاد تعريف متفق عليه ومن أجل توضيح ذلك فتناولنا مجموعة من التعاريف مكملة لبعضها البعض وهي على النحو التالي:

- تعرف المقاولاتية على أنها مجموعة الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين.
- المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء

1حمزة لفقير، دور التكوين في دعم الروح المقاولتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد1 2 مجلد 01 ،برج بوعريريج، الجزائر، 2015 ص 119

منظمات جديدة من أجل خلق قيمة[1]

- يمكن تعريف المقاولاتية بأنّها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم الإعادة، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة، والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.
- المقاولاتية هي اكتشاف الأفراد أو المنظمات لغرض الأعمال المتاحة واستغلالها، وضمان التأقلم مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي[2]
- بأنها فرصة الحالات أو أوضاع سوقية أو منتجات أو خدمات جديدة أو إدخال طرق جديدة في التنظيم تسمح هذه العملية عن طريق المقاول القادر على اكتشاف موارد غير مثمنة وينظمها لكي يبيعها على شكل سلع وخدمات.
- المقاولاتية بأنها وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بالتزام شخص قوي والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية، والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمقاول وللجهات المهتمة.

بالنسبة للمقاول تكمن القيمة في المداخيل المالية والمادية وأيضا الاستقلالية الذاتية، السلطة ... الخ وبالنسبة للزبائن فتتمثل القيمة في الرضاء من استهلاكهم للسلع والخدمات المعروضة، أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها أو المحتمل الحصول عليها.

ويمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي للمقاولاتية غالبا ما يرتبط بظاهرة الإنشاء والبدء في الإنتاج وزيادة الأعمال طوال حياة المنظمة وليس فقط خلال المراحل الأولى، و المقاولاتية تكون مهتمة في العمليات الإبداعية والخصائص الاجتماعية والمهنية للمقاول.

المقاولاتية تنشأ من بناء حالة عدم اليقين الموجهة إلى مجال المنظمة وإعادة وتخصيص مختلف الموارد والإمكانيات المسطرة لهذا المشروع لمبادرة المقاول القادر على تجسيد إستراتجية التغيير التنظيمي التي تغتنم الفرص فهي تتطور في سياق التغير المؤسسي والتي تدخل في إطار ما يسمى بالمشاريع المقاولاتية، ثم ربط محددات الشخصية المقاولاتية بعنصري الإبداع والتجديد بغية ابراز الأفكار المقاولاتية في صورة مختلفة عبر الاختيار.

"ويستخلص من هذه التعاريف استنتاج بأن المقاولاتية هي القدرة على اتخاذ القرارات والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وخلق فرص الإبداع وتطوير المهارات وتحسين عمليات الإنتاج من أجل خلق قيمة مضافة"

1منصور رقية، خيرة أنفال، **دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوربا**، التجربة الفرنسية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولتية الشبابية، جامعة محمد خضر، بسكرة، ص3

2 ماضي بلقاسم، بوضياف عمر، **ثقافة المؤسسة والمقاولتية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول المقاولاتية 2015 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 7

المطلب الثالث الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور. ونمط حياة مختلف يمكن الأفراد من تحقيق رغباتهم ويصبحوا الأكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل.

يعتبر أن المقاولاتية عملية استناد منظمات جديدة، وحتى Gartner هذا الاتجاه والذي يتزعمه يتسن فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي غلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد باستثناء مؤسسة جديدة1 .

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها عملية إنشاء مؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع.

- **المقاولاتية استغلال للفرص**

حسب هذا الاتجاه يعرف Venkatarman المقاولاتية بانها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية والفرص حسب Casson تعني الحلات التي تسمح بتقديم منتجات وخدمات وموارد وأولية جديدة ، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم وبيعها بسعر أعلى من كلفة انتاجها .ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعين شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة، يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين[2] ومن خلال ماسبق يمكن أن تعرف المقاولاتية بأنها استغلال للفرص التي تسمح بتجسيد مشروع.

- **المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد-خلق القيمة)**

حسب هذا الاتجاه يتمحور مفهوم المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشاها ويتزعمه " Bruyat" فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال .فهو يعتبر الفرد شرط أساسي في خلق القيمة فهو عامل رئيسي في الثنائية إذ تقوم بتحديد طرق الانتاج، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص والذي يحدد خلق قيمة لإنشاء مؤسسة جديدة مثلا والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أي تقدم.

يمكن اعتبار أن هذه الاتجاهات متكاملة حيث لا يكفي أي اتجاه لوحده من تعريف

1Allain E.Fajole, **entreprenariat**, dumond, Paris, p29

2Karim Messeghem, L'entreprenariat enquête de paradigme : apport de l'école artrichenne, le congrès international francophone en entreprenariat et PME, t internationalisation des PME et ses conséquences

المقاولاتية، بصفة عامة يمكن تعريفها كالتالي :**المقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة1**

الشكل (02): الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

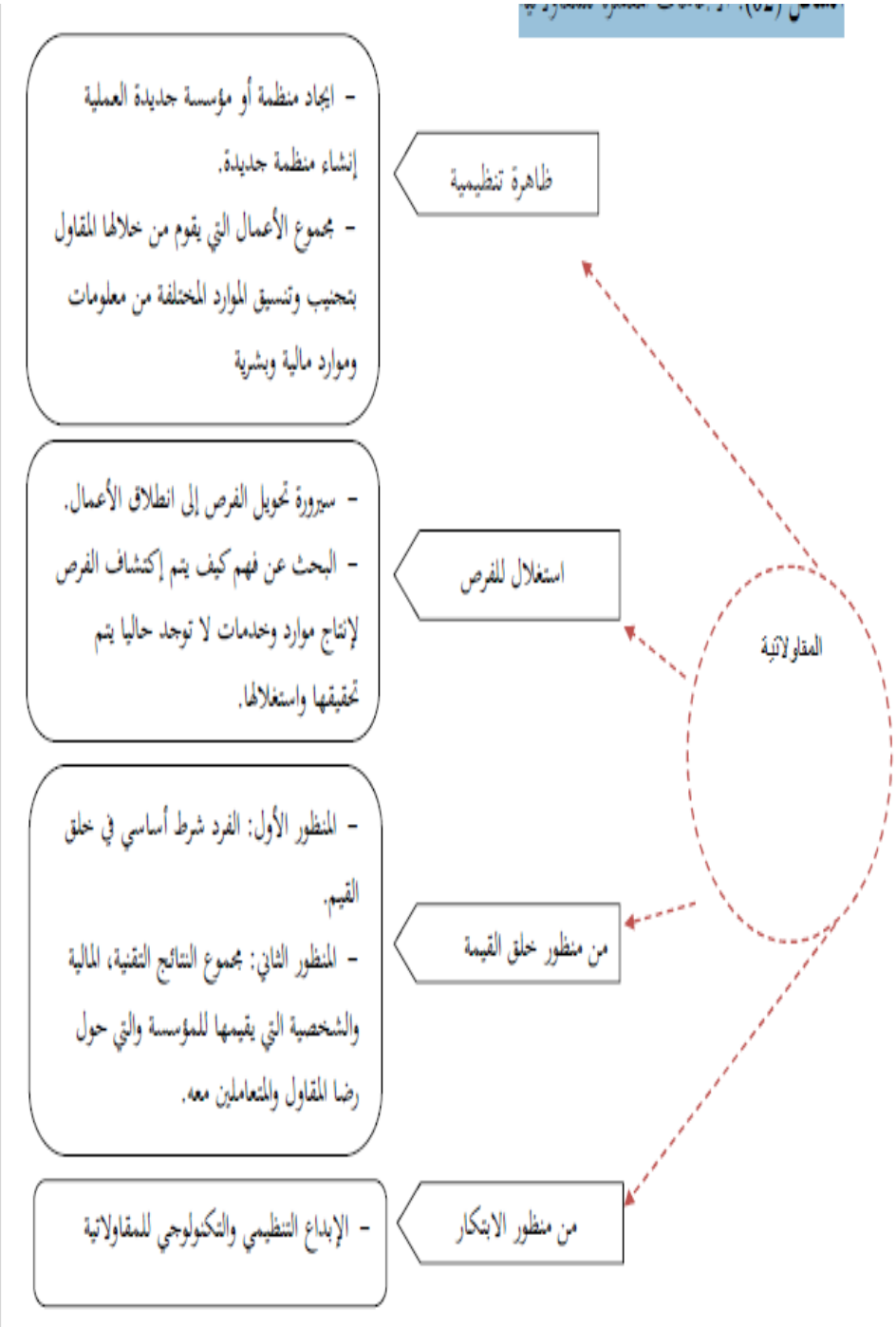

1 زايد مراد ، الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال ، كلية علوم التسيير والاقتصاد' جامعة محمد خضر، بسكرة الجزائر ، أيام 8/7/6 ابريل 2010 7

المطلب الرابع: خصائص وأهمية المقاولاتية

1 خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي1 :

- هي عملية إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة في السوق.
- تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار و التي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات.
- الإدراك الكامل للغرض (الحاجات، الرغبات المشاكل، التحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.)
- هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة للربح.
- هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة.
- الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمات والتي يتمم التخطيط لها بكفاءة عالية,

2 أهمية المقاولاتية

تبرز أهمية المقاولاتية من كونها القدرة على إيجاد وخلق سلوك إداري يهدف إلى استثمار الفرص لتحقيق نتائج .فالمقاولاتية تتطلب وجود أشخاص مميزين ومبدعين ومغامرين لديهم القدرة على رؤية الفرص وتقسيمها.

- **الإبداع** :من أهم أسباب نجاح المشروع، فهو الذي يكسبه التميز ويمده طريق النجاح، ويقوم الإبداع على الابتكار وخلق الأفكار الجديدة والتغيير.
- **المشاريع الجديدة** :تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال المكاسب المباشرة التي يحققها صاحب المشروع والغير المباشرة التي يكتسبها الاقتصاد المحلي.
- **توفير فرص العمل** : توفير مناصب العمل وتأمين مصادر الرزق، التقليل من العبء الملقى على الأفراد الباحثين.

1-توفيق خذري، الطاهر بن حسين، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –المسارات و المحددات – الملتقي الوطني حول .واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** . جامعة حمة لحضر. الوادي . يومي 6/5 ماي 2013 ص 5

المبحث الثاني ثقافة المقاولة في الدول المتقدمة

تمهيد

لقد تناولت الدراسات العلمية المقاولة نظرا لتأثيراتها الإيجابية وارتباطها بالقيم الثقافية والاجتماعية للأفراد، ففعل المقاولة يتطلب عوامل ثقافية اجتماعية ويتجلى مضمونها في تحقيق الربح والمنافع الاقتصادية، كما تلعب المقاولة دورا هاما ومحوريا في تنشيط اقتصاد الدول على اختلاف درجات تطورها، ويحقق الأفراد عن طريقها الربح والرضا الشخصي وتحقيق مكانة اجتماعية لهم ولعائلاتهم كما تساهم المقاولة في تطوير وخلق مناصب عمل جديدة، وتوفير منتوجات جديدة من سلع وخدمات تلبي الاحتياجات المختلفة للسوق، وهي أساس كل إبداع وابتكار ومجالا رحبا لبروز أصحاب المبادرات الذين يملكون صفات تميزهم عن الآخرين، هؤلاء هم المقاولون الذين يعتبرون الأساس والمحرك في فعل المقاولة وذلك بإنشائهم المشاريع الخاصة.

المطلب الأول :التطور التاريخي لمفهوم المقاول:

يعتبر المقاول الحلقة الهامة في فعل المقاولة كما تحمل تاريخيا أدوارا اقتصادية واجتماعية هامة" فنشاط المقاول إذن يختلف فنشاط المقاول إذن يختلف الآخرين في المجتمع عامة والمؤسسة الرأسمالية خاصة، لأن المقاول يؤدي مهام حاسمة في النشاط الاقتصادي خاصة وفي ظل النظام الرأسمالي عامة، فسلوكه كمجموعة سلسلة الأفعال القرارية والتسييرية التي يوجه بواسطتها نشاط المؤسسة"[1]. ويرتبط ظهوره حتى في المجتمعات التي ليس لها تاريخ في المقاولة بتوفر الظروف والفرص الملائمة ولقد " برز كقوة اجتماعية .... وهو ليس منتجا من الناحية الاقتصادية إلى حد كبير فحسب، بل إنه أيضا واحد من أدوات النقل الرئيسية لطرق حديثة مميزة عن المعرفة والسلوك التي تعد أساسية لمجتمع صناعي حديث"

وتعتبر المقاولة ميدانا خصبا للبحث وقد عولجت من طرف العديد من الباحثين واختلفت تصوراتهم النظرية لهذه الظاهرة، فهناك من ينظر إليها من زاوية المنافع التي تحققها ونجد في هذا الإطار التصور الفيبري، كما هناك من ينظر إليها ويحللها من جانب قدرة المقاول على الإبداع والابتكار ونخص هنا بالذكر **جوزيف شمبيتر Josef alois schumpeter** ، كما نجد تصور ثالث مبني على تحين الفرص ، والبحث عنها وحسن استغلالها للباحثين **شان وفانكترمان**، **Shane et vankataman** ولكن ما يجدر الإشارة إليه أن المقاول أو المؤسسة المنشئة من طرفه لم تكن في صلب اهتمام رجال الاقتصاد الكلاسيكيون، حيث تحليلهم لفعل المقاولة أخذ طابعا عاما أي ماكرو اقتصادي، وركزوا اهتمامهم في شرح كيفية تدوير المقاول للثروة وإنتاجه لها.

---

1 علي، زكاز ونصر الدين بوشيشة. **الديناميكيات الإجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية** .توطئة :محمد بومخلوف. الجزائر:كنوز الحكمة، 2013، ص.2

وانطلاقا القرن الثامن عشر بدأت تظهر بعض اهتمامات الاقتصاديين بشخصية المقاول واعتبروه "كمغامر ومكانته ليست جيدة بسبب الخوف منه3 " كما نجد اهتمام **فرنسوا كيزناي François quesnay** بهذه الشخصية المتميزة التي تقوم بتدوير الثروة بدلا من إنتاجها وفي نظر **ريتشارد كانتيلون Richard cantillon** أن المقاول هو فاعل مهم وضروري من أجل السير الجيد لاقتصاد السوق، وهو بذلك يتحمل كل المخاطر التي تنتج عن تحريكه للثروة ووضع **كانتيلون**" قواعد للذي سوف يصبح مستقبلا مقاولا، حيث أن نشاط المقاول مبني على مبدأين هما :الشك والمخاطرة"[1]، ولقد أضاف **جين بابتيست ساي jean baptiste say** لهذين المبدأين مبدأ ثالث وهو الإبداع، فروح الإبداع ضرورية للمقاول في سياق العلاقات السلعية وفي إطار النشاط الصناعي المتطور، فالفلاح والتاجر والحرفي أيضا مقاولون لأنهم يتحملون مخاطر الإستثمار بدون وجود ضمانات، وفي رأيه أن" المقاول يطور الإقتصاد بفضل مشاريعه، لكن المجتمع يخاف من هذا الفرد المقلق، ويرفضه في كثير من الأحيان"

هذه النظرة السلبية إزاء المقاول ونشاطه في المجتمع في تلك الفترة (القرن الثامن عشر) تعود على عدم فهم دور ومكانة المقاول وتأثيره الإيجابي على الاقتصاد و المجتمع على حد سواء، ولكن أعطى **جوزيف شمبيتر** رأيا آخر حينما كتب أن" المقاول جاهز للموت من أجل مؤسسته "، ولقد ابتعد **جارمي بنثام jermy Bentham** في طرحه على سابقيه، والذي أشار أن إنشاء مؤسسة لا يرتبط بعوامل اقتصادية بحتة أي الحصول على الربح والمنافع وتحين الفرص، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك حينما ربط إنشاء المشروع بالنشوة والرغبة في الإنجاز وتحقيق الذات، على الرغم من أن الطريق المؤدي للنجاح مملوء بالمصاعب والعراقيل والمخاطر، ويعتبر أن "المقاول هو أصل الاختراعات والإبداعات الكبيرة التي هي أساس وروح النمو والتطور الاقتصادي "، وهو في هذا الشأن يوافق **جوزيف شمبيتر** في طرحه أن المقاول هو من يحدث التغيرات التقنية والنجاح الاقتصادي، وسوف نعرض فيما يلي تغير النظرة للمقاول عبر المراحل :التاريخية المختلفة والتي لخصها الباحثين **روبرت هيزريش وبيتر مايكل** فيمايلي2:

- *أصل كلمة مقاول فرنسي ومعناها :الشخص الذي يذهب بين إثنين أو يأخذ بين إثنين.*
- *في العصور الوسطى: الشخص المسؤول عن المشاريع الإنتاجية الضخمة.*
- *في القرن السابع عشر شخص يتحمل المجازفة في الحصول على أرباح أو تكبد خسائر في عقد ثابث القيمة مع الحكومة، ولقد عرف **كانتيلون** المقاول وحدد خصائصه فهو" الفاعل الذي يعمل في الخطر .بدون أجر ثابت ، في سوق مليئ بالشك وعدم إستقرار أسعار البيع" 3*
- *سنة 1797 عرفه **بودو** على أنه :شخص يتحمل المخاطر والتخطيط والإشراف والتنظيم والتملك.*

2006, P129. Sophie, bontilier et Dimitri uzundis. **Laventure des entrepreneurs**. France : Studyrama Perspectives,1

2. _روبرت، هيزريش وبيترز مايكل .مرجع سابق، ص20

3Martin, Germain et Philippe Simon .**Le chef d entreprise, Evolution de son rôle au xx e siècle**. Paris : Bibliothèque de philosophie scientifique Flammarion, 1946, P9.

- سنة: 1803 **جين باتيست سين** : فصلت أرباح المنظم عن أرباح رأس المال ولقد أطلق على المقاول الفرد الصناعي، النشيط المغامر، المبادر، رجل الأعمال الذي يقوم بتطبيق الاكتشافات التقنية من أجل . مواكبة إنتاج الثروة باستعمال رؤوس الأموال والأرض"
- سنة : 1876 **فرانسيس والكر** :ميزت بين هؤلاء الذين مولوا المشاريع وحصلوا على فوائد وبين هؤلاء الذين حصلوا على فوائد من خلال قدراتهم الإدارية.
- سنة : 1934 **جوزف شمبيتر** :المنظم مبدع ويطور التقنيات التي لم تجرب في السابق.
- سنة : 1961 **جوزف مكلايلاند** :المنظم إنسان نشط معتدل في المجاوفة.
- سنة : 1975 **ألبرت شابيرو** :يأخذ المنظم بزمام المبادرة ، ينظم بعض التقنيات الإجتماعية والإقتصادية ويتقبل مخاطر الفشل.
- سنة : 1980 **كارل فيسبر** :يختلف الإقتصاديون ، علماء النفس ورجال الأعمال والسياسيون في نظر للمنظم.

من خلال ماجاء به هذان الباحثان نستنتج أن النظرة للمقاول أو المنظم تغيرت عبر الزمن، فبعدما كان الشخص الذي يقوم بإدارة المشاريع الكبرى في العصور الوسطى أصبح يقوم بإبرام عقود مع المجازفة في القرن السابع عشر، لتتأكد صفة المخاطرة في القرن الثامن عشر، لأنه يشتري بثمن مؤكد ويبيع بثمن غير مؤكد ، ليتطور هذا المفهوم ويصبح المقاول مالك رؤوس الأموال والمبدع والمبادر والمتقبل للمخاطرة، ليصبح حاليا المبدع والمبتكر والمحرك للمجتمع بخدماته فهو متعهد يعمل كوسيط بين رأس المال والعمل وهو الشخص الذي يحاول إستغلال الفرص التي تتميز بالمخاطر، وفي المجتمعات المعاصرة تتعقد وظائف المقاول وتنقسم إلى ثلاث أنواع :

1وظيفة التنظيم :مثل رئيس المؤسسة التي لا تتطلب فقط معارف تقنية بل أيضا خصائص نفسية ومعنوية التي تعطي للفرد السلطة على العمال والتي تسمح له أن يكون قائدا عليهم.

2الوظيفة الرأسمالية :هذه الوظيفة يمكن أن تنجز من طرف مجموعة من الأشخاص الذين هم بعيدين عن عملية التنظيم.

3الوظيفة الإجتماعية :والتي في رأينا هي ضرورية في نظام الصناعة الكبيرة.

المطلب الثاني التصورات النظرية للمقاولة في الدول المتقدمة:

تلعب المقاولة دورا هاما ومحوريا في تنشيط اقتصاد الدول على إختلاف درجات تطورها، فهي مجال تحقيق الربح والرضا الشخصي وتحقيق المكانة الإجتماعية، وتوفير مناصب الشغل، ولقد تناول العلماء والباحثون موضوع المقاولة ودرسوه من زوايا مختلفة، نظرا لتأثيراتها الايجابية على الافراد و المجتمعات وسوف نحاول فيما يلي تلخيص الإقترابات النظرية وماجاءت به أهم المدارس الغربية التي تناولت حقل المقاولة، هذا

الحقل الذي انفجر ولقي الاهتمام من طرف العديد من العلماء منهم الاقتصاديون، وعلماء الاجتماع وعلماء التاريخ وعلماء النفس وحتى المتخصصين في علوم التسيير وعلوم السلوك.

الفرع الأول: التصور القيمي الثقافي:

يعطي هذا التصور أهمية بالغة للقيم والأخلاق والعادات والتقاليد الإجتماعية في سيرورة المقاولة، ويحاول البحث في العلاقة الثنائية مابين الثقافة والمقاولة، وهناك العديد من الباحثين الذين أدركوا أهمية العوامل الثقافية في بروز المقاولة، وصنع الشخصيات الريادية نجد من بينهم :**ماكس فيبر، وبريجيت بيرجير** وسوف نتناول فيمايلي أهم ماجاء به هذان الباحثان:

1 التصور الفيبري (البناء الفيبري تأثير الأخلاق على فعل المقاولة):

لقد ربط **ماكس فيبر** بين العوامل الدينية ودور الأخلاق البروتستانتية الكالفينية ببروز الرأسمالية ولقد" كانت البروتستانتية عاملا هاما إن لم يكن الأهم، في تشجيع الروح الفردية بجعل الفرد هو المسؤول الوحيد على نفسه في الحياة الدنيا وفي الحياة الآخرة، وحثته على الكد والجد والتقشف في العيش لضمان خلاصه في الآخرة وإعتبار النجاح في النشاط الإقتصادي وجمع الثروة علامة الرضا عن الفرد[1] "،

هذا النظام الأخلاقي المتشدد والصارم يقضي بتمجيد وإعطاء مكانة كبيرة للعمل في الحياة والجد في الكسب،والتقشف وعدم تبذير الأموال الآتية من النشاط الإقتصادي وينبذ الإسراف، فالعمل واجب والنجاح في هذا العمل معناه أن صاحبه سوف يفوز لا محالة بالجنة.

يكون بذلك ماكس فيبر من بين الأوائل الذين وضعوا الأسس الأولى لبناء نظري حول المقاولة يربط بين السلوك الثقافي والعقيدة على وجه الخصوص، والمتمثلة كما أشرنا في السابق في المذهب البروتستانتي والفعل المقاولاتي، ويقوم هذا المذهب على قيم عديدة كقيم المواطنة والأمانة والمسؤولية في كل مجالات حياتهم مما أدى بتفضيل أفراد المجتمع العيش المتواضع، والتخلي على الرفاهية الإجتماعية معتقدين بذلك ووفقا لتعاليم هذا المذهب أن الطريق للجنة يمر بالإزدهار والتطور في الحياة الدنيا، ونتج عن هذا النوع من الإعتقاد تراكم كبير لرأس المال الذي سمح بتشجيع الإستثمار وإعادة الإستثمار عوض صرفها (رؤوس الأموال) في الترف والبذخ لأن مبادىء المذهب البروتستانتي خصوصا أخلاق كالفين لا تسمح بذلك.

فسر **ماكس فيبر**"الإزدهار الإقتصادي لإنجلترا في بداية الرأسمالية في القرن التاسع عشر، أنه مرتبط بالدور الإقتصادي الذي لعبته القيم الأخلاقية في الثورة الصناعية "[2]،

1عبد الحميد، لبصير .**موسوعة علم الإجتماع ومفاهيم في السياسة والإقتصاد والثقافة العامة** .الجزائر :دار الهدى، 2010 ، ص 107

2 ماكس، فيبر. **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** . ترجمة :محمد علي مقلد .لبنان:مركز الإنتماء القومي للنشر والتوزيع، بدون سنة، .ص36

وبذلك فإن الطرح **الفيبري** يربط بين تأثير الثقافة على الفعل المقاولاتي، ولقد اعتبرت مقاربة **ماكس فيبر**"كنقطة انطلاق للبحوث المهتمة بالأشكال الثقافية للمقاول، فالباحثون الذين جاءوا من بعده قد اتفقوا على أن الظروف الثقافية تمثل الوعاء الذي تصب فيه العادات المقاولاتية، فنشاط المقاولين ومن ثم المقاول في مجتمع ما محفز وموجها .بالثقافة السائدة فيه، إن المقاول يتكيف مع المحيط الثقافي " [1]

في الواقع أن **ماكس فيبر** لم يطور تعريف محدد لخصائص المقاول بل تعرض إلى نشأة الرأسمالية التي تعرف بالتنظيم العقلاني للنشاط من طرف المقاول، ويؤكد فيبر أن الرأسمالية ظهرت في الغرب"إنه في الغرب حيث وجدت الرأسمالية توسعها الأكبر وعرفت أنواعا ونماذج وإتجاهات التي لم ترى النور أبدا في أماكن أخرى"[2] ، وفسر ذلك بأن أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات والطبقات الإجتماعية العليا هم في معظمهم من عقيدة البروتستانتية.

الرأسمالية في نظر **ماكس فيبر** هي عبارة عن التتابع العقلاني للربح المحسوب وفي نظره أن" المؤسسة العقلانية، المحاسبة فيها عقلانية، والتقنية عقلانية والقانون عقلاني، هي التي ولدت الرأسمالية ويجب إضافة تفكير عقلاني "[3]، العقلانية هي"أساس سير كل نظام مصنعي التي تتجسد في سلسلة القرارات التسييرية التي يقوم بها المقاول من عد وحساب وإختيار لتحقيق ربحا أقصى "[4]، وتعني عند **ماكس فيبر** عدم الإسراف" الموارد المكتسبة والثروة المتراكمة لا يجب أن تصرف بطريقة مسرفة "[5]، لقد تطورت هذه الوجهة للعالم في جو فرداني فالأفراد يقابلون الله فرادى والله يقوم بمحاسبتهم بإختيار الواحد دون الآخر، كان هناك" تجانس روحاني بين روح البروتستانتية والرأسمالية "[6]، وبذلك يرتكز التنظيم العقلاني للعمل على إنتاج الربح وإدخاره وإعادة استثماره مرة أخرى وهكذا، وجزاء الفرد من هذا الربح يتمتع به في نهاية حياته ووفق لهذا المنظور فإن المقاول لا يشغل وظيفة في المجتمع وإنما هو مكلف بمهمة إلهية ونجاحه يقاس بمدى نجاحه في هذه المهمة.

لقد توصل **فيبر** إلى وجود علاقة بين الأخلاق الدينية المنبثقة من البروتستانتية الكالفينية وروح المبادرة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي وأن" المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة الذين لا يتصرفون بصفة عقلانية ولكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو اللازم، وهؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم المقاولون الذين يأخذون المبادرة ويخاطرون "، والمقاول في فكر **فيبر** هو مخاطر وخارق للعادة أي يتميز بخصائص شخصية تختلف عن خصائص الأشخاص العاديين.

1نفس المرجع، ص39

2Max, Weber. Opcit, p11.

3 _ khaled, Bouabdallah et Zouache abdallah." Entrepreneuriat et devloppement economique". Cahier de cread : N73 , 2005 ,P11 .

- .4 علي، زكاز ونصر الدين بوشيشة.مرجع سابق، ص19

5 _ Philippe, Bernoux. **La sociologie des organisations**. Paris : Sewil, 1985, P38.

6 _ Ibid, p39.

تناول **فيبر** في تحليلاته أهمية العوامل الدينية والثقافية في فعل المقاولة عكس علماء الإقتصاد الذين اهتموا بالجانب الاقتصادي، وأبرز أهمية الأخلاق البروتستانتية في نشأة الرأسمالية و المجتمعات الصناعية لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض العلماء الذين إعترضوا على الطرح **الفيبري** وتفسيره وتصوره لتطور الرأسمالية وتعميمه أن نشأة الرأسمالية كانت من الأخلاق البروتستانتية وأشار **فيليب Philipe bernoux** أن "تعميم التفكير...أن البلدان التي معظم سكانها بروتستانتيون تتطور إقتصاديا، أكثر من البلدان التي معظم سكانها كاثوليك هو شرح خاطئ من ماكس فيبر ".

2أهمية العوامل الثقافية في نشأة المقاولة(بريجيت بيرجير):

أرادت **بريجيت بيرجير** في دراستها للمقاولة أن تتعرف على العوامل الثقافية الرئيسية و راء ظهورها، وشرح الحدود الخارجية لنظرية ثقافية للمقاولة، حاولت إدراك العلاقة بين الثقافة والمقاولة، هذه العلاقة التي لطالما أهملت من طرف الإقتصاديين الذين درسوا هذا الموضوع، وحسب هذه الباحثة فإن" منظم العمل الحديث ليس منتجا من الناحية الإقتصادية إلى حد كبير فحسب بل إنه واحد من أدوات النقل الرئيسية لطرق حديثة مميزة عن المعرفة والسلوك التي تعد أساسية لمجتمع صناعي حديث، وتؤكد بذلك على أهمية العوامل الثقافية وأن المقاولين ليسوا منتجين من الناحية الإقتصادية وإنما كذلك على المستوى الثقافي، وأكدت على أن ما يعيشه العالم من خير عام وإزدهار يعود إلى" الدور المبتكر الذي قامت به سلالة من منظمي العمل، ويميل محللون ذو عقائد مختلفة إلى الإتفاق على أن تاريخ المجتمعات الصناعية الصاعدة في الغرب وفي فترة أكثر حداثة في دول المحيط الهادي المزدهرة هو إلى حد كبير تاريخ منظم العمل الحديث، إن منظم العمل الحديث قد يبرز كقوة إجتماعية جديدة، من خيوط متشابكة من تأثيرات ديمغرافية وقانونية، وتكنولوجية، ومادية، ومثالية وثقافية "، ويعود التحسن في المستوى المعيشي والتطور الإقتصادي الذي تشهده بعض الدول إلى المقاولة.

وأعطت **بريجيت بيرجير** دلائل متعددة حول تأثير العوامل الثقافية والإجتماعية في الإقتصاد والصناعة إذ أن في حد تعبيرها" مولد الثقافة الصناعية الحديثة متأصل في قيم وعادات الكثير من المجموعات المحلية الصغيرة، وهنا وجد المجنمع الحديث مرتكزه ومحركه" ويعد تأثير القوى الإجتماعية والإيديولوجيات القومية المرتبطة بثقافة الشعوب، هي أهم محرك للمقاولة، فالأفراد إذا أتيحت لهم الفرصة سوف يبر زون من العدم ويشاركون في عملية التنمية، فالمقاولة تبرز إذا توفرت ظروف مناسبة وتنتج المقاولة ثقافتها الخاصة" فالتاريخ الحديث للإبتكار الإنتاجي وإنتشار خدمات جديدة كان يتقدمه منظموا العمل على نطاق صغير كرأس حربة لأنه يبدوا أن تنظيم العمل على نطاق صغير يناسب جيدا بوجه خاص ظهور أنشطة إقتصادية مبتكرة... إن تنظيم العمل الحديث والتركيبات الذهنية الخاصة به لها طاقة كامنة .فريدة لأخذ صناعات قديمة راسخة في إتجاهات جديدة "

إن تنظيم العمل الحديث هو متغير جديد خلقته الثقافة وأبدعته في نفس الوقت، فقواعد الأخلاق و ثقافات والإيديولوجيات المرتبطة بها في دراسة وفهم سيرورة المقاولة التي غيرت العالم بوسائل لم يفهمها الكثير من الدارسين والباحثين.

الفرع الثاني: تصور الإبداع والإبتكار

تعتبر الثلاثية المتكونة من **جين بابتيست ساي، وكانتليون، وشمبيتر** المؤسسين للنظرية الإقتصادية للمقاول وهو في أعينهم الوسيط بين المفكر الذي ينتج المعارف والعامل الذي يطبق هذه المعارف في إطار النشاط الصناعي، ويشير **جين بابتيست ساي** بأن يكون الشخص مقاولا فهو يمارس مهنة حقيقية، وينظر إلى المقاول على أنه فاعل رئيسي في عملية الإنتاج الصناعي، كما شدد على ضرورة إمتلاك المقاول لبعض الصفات المميزة التي لخصها في مايلي" القدرة على الحكم... وهذا العمل يتطلب خصائص معنوية، فلا يجب على المقاول أن يدخل في الروتين، ولا يجب عليه أن يتوقف عن الإبداع والإبتكار "[1]،

أي أن المقاول يجب أن يبتكر منتجات بصورة مستمرة وبدون توقف لضمان تحقيق النجاح والربح وخلق الديناميكية الإقتصادية.

1 المقاول المبدع لجوزيف شمبيتر:

لقد تناول **جوزيف شمبيتر** المقاولة في إطار نظرية التطور وهو من المنظرين الذين إعتبروا المقاولة هي، الإبداع ولقد أوضح أن المقاول تطور في مرحلتين" مرحلة روتينية أو مقفلة والحالة المتغيرة والديناميكية "[2] وبحسبه فإن هذا الإنتقال من مرحلة إلى أخرى لا يتم إلا عن طريق تنظيم جديد لعوامل الإنتاج والتغيير في الفضاء الإقتصادي، بمعنى إبتكار طرق جديدة في العمل، كما يعتبر **شومبيتر** المقاول هو الفاعل الرئيسي والمحوري في عملية النمو الإقتصادي" فالمقاول ليس مسيرا أو ممولا ولكنه قبل كل شيء مبدع "يبحث دائما عن وسائل الإنتاج الجديدة والمتطورة في كل الأوقات، ورغبته في تحسين أوضاعه الإقتصادية وإكتساب مكانة إجتماعية مرموقة يحفزه للبحث عن الجديد وهو" فرد قائد مسير بالإرادة للمحاربة، للتأكيد على أنه أعلى من الآخرين "، وهو أساس التغيرات التقنية والنجاح الإقتصادي.

لقد قدم لنا **شومبيتر** نظرية حول الإبداع بواسطة المقاولة وإعتبر في صلب تفكيره أن المقاولة هي الإبداع، والمقاول في سيرورة المقاولة ماهو إلا مبدع يقوم بإبتكار طرق عمل جديدة للإنتاج ومنتوجات جديدة في المؤسسة، البحث عن مصادر جديدة للمواد الأولية، ووضع تنظيم جديد للإنتاج ،وخلال مرحلة الإنتاج يجب على المقاول أن يقوم بمايلي :[3]

---

1 Thierry, Verstraet et Alain Fayolle. "Paradigmes et entrepreneuriat" .**Revue de l entrepreneuriat**.vol 4, N 1, 2005, P131

2 khaled, Bouabdallah et Zouache abdallah. Opcit, P12.

3 joseph, Schumpeter.**Capitalisme, Socialisme et democratie**. Paris : Payot, 1951, P79.

- إستعمال كل الوسائل اللازمة.

- تنظيمها بحكمة وعقلانية إقتصاديا وإجتماعيا لتكون صالحة.
- ربط عوامل إجتماعية لازالت لحد الآن منفصلة.
- إدراك الخطر حتى يمكن التحكم فيه.

كما شدد **شومبيتر** على أن الإقتصاد الذي يغيب فيه المقاول يكون إقتصادا ساكنا، فالمقاول يدرس المخاطر ويدركها وبذلك يستطيع تجنبها وبذلك قدم لنا نظرية للإبداع والإبتكار عن طريق المقاولة والتي يكون الفاعل الرئيسي فيها المقاول المبدع الذي يستعمل التقنيات الجديدة وعوامل الإنتاج الجديدة لتحقيق الربح، فالإنتقال من نظام إقتصادي مستقر إلى نظام إقتصادي متطور يعود إلى الدور الذي يلعبه المقاول ولقد أوضح **شومبيتر**" أن القوة التي تدفع النظام الرأسمالي نحو التطور تتمثل في النشاط الذي يظهر بواسطة الأهداف الجديدة للإنتاج والأسواق الجديدة، بالإضافة إلى الطرق الجديدة للتنظيم الإنتاجي[1] "

والمقاول يقوم بصنع وإنتاج الجديد أو تغيير منتوج للأحسن ويستعين في ذلك بطرق جديدة في إنتاج السلع وفي تسويقها، ويعمل جاهدا على البحث عن أسواق جديدة بصفة مستمرة، والتجديد المستمر من مصادر توريد المواد الأولية، كما أنه يسعى إلى تجديد تنظيم العمل في المؤسسة.

ويمثل المقاول في هذا المنظور" ذلك الشخص الموجود بين عالم التقنية وعالم الإقتصاد، فهو المبدع الذي يصبح مقاولا عندما يطبق بطريقة مستحدثة تكنولوجيات عالم التقنية، فهو محفز بالإحساس بالفوز، وإنشاء أكثر من البحث عن الربح، الذي يعتبر سعر الإبتكارات الذي يتحصل عليه المقاول، هذا السعر يسمح له بالإستفادة من مركز إحتكاري للمؤسسة (المقاول)، المبتكر، إنه يحب ويتوقع أحسن من الآخرين طلب المستهلكين[2] "، لقد تناول جوزيف شمبيتر نموذج المقاول المحفز وهو ذلك الشخص الذي يحمل مشروع في ذهنه ويبحث عن إنشاء مؤسسة خاصة به يبحث عن الفرص في السوق ويكتشفها.

2 التصور النفعي (البحث عن الربح وتعظيم الأرباح):

تعتبر المقاولة وفقا لهذا التصور النظري أنها ظاهرة لخلق القيمة والثروة وخلق تنظيم جديد المتمثل في المؤسسة، هذا التصور أخذ مبادؤه من المدرسة الإقتصادية الألمانية التي تعتبر المقاولة هي أساس خلق القيمة والثروة فهي" ظاهرة لخلق القيمة والثروة وخلق تنظيم[3] "، فالمقاولة هي فعل إنشاء الثروة أو العمل بإنشاء أو إعادة بعث مؤسسة، والمقاول هو الشخص الذي يقدم مجهوداته لكي يحول أفكاره وإبداعاته إلى فوائد إقتصادية.

_2 .نفس المرجع، ص90

1 كريم، شويمات" .دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال "، أطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر، 2010 ، ص89

3 _ Thierry, Verstraet et Alain Fayolle. 0pcit ,P 34.

إذن يبنى هذا التصور على مفهوم الفرص المقاولاتية التي تكتشف وتقيم وتستغل من طرف المقاول ليقدم في الأخير سلعا وخدمات جديدة، ووفقا لهذا التصور"يفترض مسبقا أن الفرص موجودة في الطبيعة كماهي لكن يجب إمتلاك القدرة للتعرف عليها والحصول عليها وتحويلها إلى حقيقة إقتصادية "[1]، ولهذا فالمقاول الناجح هو ذلك الشخص الذي يكتشف الفرص المتاحة والمربحة.

2-1اليقظة المقاولاتية (الوعي المقاولاتي) وإستغلال الفرص:

حسب هذا التصور فإن المقاولة هي في الأساس إدراك الفرص و إكتشافها، فإكتشاف الفرص هو عامل أساسي لسيرورة المقاولة، ولقد ظهر الشغف بدراسة إغتنام الفرص مؤخرا وجاءت الدراسات حول مفهوم الفرص قيمتها وأهميتها، وحسب هؤلاء الباحثين فإن المقاولين يكتشفون الفرص من خلال ما يمتلكونه من معارفهم السابقة،" فالمقاول يكتشف فقط الفرص المرتبطة بمعارفه السابقة "[2]، فالمقاولة وفقا لهذا الطرح تفترض بالأساس وجود الفرص، فالفرص موجودة ومتاحة وهي عامل أساسي للنشاطات المقاولاتية وإكتشافها يدل على الذكاء الإقتصادي للمقاول.

يعتبر **كيرزنر israel kirzner** أول من إستعمل مفهوم اليقظة أو الوعي في التعرف على فرص الربح ولقد عرفها على " القدرة على المعرفة بدون البحث عن الفرص التي هي مهملة حتى الآن 2 " فالمقاولون الذين يتمتعون بهذه اليقظة والذين يملكون الوعي المقاولاتي والمقصود به"الميل لإيجاد معلومات حول المنتوجات، نماذج السلوك وخاصة مشاكل المنتجين والمستهلكين، ومعرفة الإحتياجات والمنافع والإمكانيات الجديدة لتوليف الموارد "، فالفرص على حسب تفكيره موجودة في البيئة المحيطة وأن الأفراد الذين يحملون اليقظة المقاولاتية سوف يتعرفون عليها دون الآخرين.

وكتب **إسرائيل كيرزنر**"بدأ يتضح أن الكتابات الضخمة عن النمو والتنمية تخفي فجوة واسعة، ويشير هذا الفراغ إلى فهم دور منظم العمل في التنمية الإقتصادية، سواء على المستوى النظري ومستوى التاريخ الإقتصادي الماضي والمرتقب....وفي الكتابات التي تتناول بصورة أكثر نماذج النمو، فإن هذه الفجوة كاملة تقريبا ولا تكاد تكون مثيرة للدهشة بسبب إهتمامها السائد بالعلاقات الإقتصادية الكبيرة، وعلى العكس فإن الكتابات التي تناولت التنمية بمعناها الحقيقي، تعطي بعض الإهتمام لتنظيم العمل على الرغم من تخصيص جهد قليل لصياغة فهم نظري واضح لدور تنظيم العمل"[3].

1 Oualid ,chortani. Le role moteur d accompagnement des pépiniére d entreprises en tunisie, Regards croisés sur les pratiques d accompagnement entrepreneurial. paper presented to th **3 eme rencontre entre acteurs des reseaux et chercheurs**. 11 janvier 2013, Lille , P4.

2 franck , bares et Al. Metamorphose des organisations logique de creation. **La creation et le developpement d opportunités vers une relecture du role de l accompagnement en entrepreuneriat**.paper presented to th 4eme colloque, 21_22 Octobre, 2004, Nancy , P7.

3، كيرزنر .الإدراك الحسي : **الفرصة والربح .في ثقافة تنظيم العمل**، مرجع سابق، ص49

يبرز لنا كيرزنر أن المقاول يلعب دورا بالغ الأهمية في التنمية الإقتصادية وهو القوة التي تدفع نحو التغيير الإقتصادي وذلك بالتجديد والإبداع، ولكن هذا الدور لم يتضح للعلماء والباحثين وغيب لزمن بعيد نتيجة إهتمامهم بالعلاقات الإقتصادية الكبيرة.

لقد تطرق **كيرزنر** إلى خصائص المقاول ورتبها حسب أهميتها و يشير إلى أن" الخاصية الأولى للمقاول هو أن يكون فردا يقظا للفرص الملائمة "[1]، وفي نظره أن الفرص الملائمة موجودة هذه مسلمة يجب أن يقتنع بها المقاول وما على هذا الأخير إلا إكتشافها وتفسيرها، وينطوي الإكتشاف على التغيير الجذري وإكتشافات مدهشة والإنفصال التام عن النماذج السابقة، وهذا لب المقاولة التي تنطوي في جوهرها على جلب منتوجات جديدة وإستعمال طرق جديدة للإنتاج وتحقيق إبداعات وإبتكارات جديدة وحقيقية، بينما يشير التفسير إلى أن الفرص المكتشفة للربح من طرف المقاول ليست عفوية، وإنما هي عبارة عن تفسير لما يلاحظه لأن الأرباح لا تقاس بل تقرأ، ويكتشف المقاول هذه الفرص بالنظر إلى تجربته في سيرورة الأسواق ويفترض كيرزنر أن" سيرورة السوق تتصف بالأخطاء لكن أيضا المقاولون لديهم القدرة لإكتشافها وإعطائها إجابة ملائمة1 "، فالمقاول هو يقظ لديه القدرة على إكتشاف الفرص وتفسيرها وإغتنامها، يشم الأعمال الناجحة، وبذلك فإن المقاولة وفق هذا التصور تنطوي على إكتشاف فرص الربح من طرف المقاول والتي لم ينتبه لها الآخرون، وهي تتعلق بالإكتشاف والإدراك الحسي، والتفسير لفرص العمل المربحة والتي ترتبط ترتبط بعوامل ثقافية أكثر منها إقتصادية.

ما يمكن الإشارة إليه من خلال ماسبق أن إفتراض كيرزنر يتعين حول اليقظة المقاولاتية ولا يرتبط مع النظرة للفرص المتاحة وإنما في نظره أن الفرص هي موجودة في البيئة ويكتشفها فقط الأفراد الذين يحملون الحس أو اليقظة المقاولاتية ففي رأيه يوجد أفراد يقظون، ولقد إتفق العديد من الباحثين في هذا الشأن أن السمات الشخصية التي يحملها المقاولين وتشجيع البيئة هي من بين المحفزات الرئيسية لخلق اليقظة، ف"كل الأشخاص لا يتحصلون على نفس المعلومة في نفس الوقت .2 "هذا الحس والميزة يمتلكها فقط المقاولون.

2-2 دور الإبداع في تحين وإكتشاف الفرص:

يرى هذا التصور أن الإبداع والإبتكار هو أساس إكتشاف وتحين الفرص وأنصار هذا التوجه نجد هيل الذي" يرى أن الإبداع والقدرة على خلق الجديد هي مهمة جدا للتعرف وتحين الفرص الموجودة في السوق3 "، وفي إطار الإبداع والخلق يميز هذا الباحث بين ثلاث أنواع من المقاولين وهم :

---

1 khaled, Bouabdallah et Zouache abdallah. Opcit, P16

- ***المنشئ المحفز*** :الذي يقترن بنموذج المقاول **الشمبتري**، معناه ذلك الذي يحمل مشروع ويبحث عن خلق مؤسسته، هذا النموذج المثالي هو أكثر طبيعة في إقتراب **كيرزنر** للفرص المقاولاتية، الفرد هنا في مواجهة لفرص السوق، التي يمتلكها ويبعثها بمفرده.
- **المنشئ المبدع المحرض والمؤطر** :ويتعلق في معظم الأحيان بفرد يحمل كفاءات أو مشروع جاهز لتثمينه، لكنه حذر في تحمل المخاطر، وعملت الإعانات المالية المعتبرة والتشريعات على إعطائه مكانة.
- **المبدع المضطر** :وهو الذي كان بطالا، والذي إستفاد من الإعانات العمومية لإنشاء مؤسسته، فالحاجة دفعته للبحث عن فرصة لإنشاء وخلق مؤسسته، وإنشاء مؤسسة بالنسبة إليه هو إستراتيجية للتخلص من مشكل البطالة.

3-2 التصور التنظيمي:

لقد كان قارتنر Gartner من الممهدين لطرح فكرة المقاولة والدفاع عنها، وإعتبر أن المقاولة هي عبارة عن إنشاء تنظيم جديد، ودراسة المقاولة تكون بالرجوع إلى دراسة نشأة وميلاد تنظيم جديد،" فالفرد يقوم بعدة نشاطات تسمح له بإنشاء تنظيم جديد"[1] ونجد في هذا الإطار قاي **مانقيت minguet** الذي يتصور أن المقاولة هي عبارة عن إنشاء تنظيم إقتصادي وقانوني جديد ويعرفها على انها "العملية الديناميكية التي تهدف إلى خلق وحدة إقتصادية وقانونية جديدة[2] " ، فالمقاولة وفق هذا التصور هي إنشاء تنظيم جديد.

1-3-2 إنشاء مشروع جديد وتطويره (هيزريش روبرت ومايكل بيترز)

في تصور هذين الباحثين أن إنشاء مشروع جديد وأن فعل المقاولة وسيرورتها محاطا دائما بالمخاطر والتي يتحمل مسؤوليتها المقاول الذي ينشئ المشروع، وحاولا من خلال دراستهما تسليط الضوء والإهتمام بالمقاول الذي يتقبل المخاطر والجهد المضني لإنشاء مشروع جديد، هذا المقاول يمكن أن يكون رجل أو إمرأة، من طبقة غنية أو فقيرة، من مستوى دراسي وعلمي عالي أو يكون فاشلا في دراسته، وهو بذلك الشخص الذي يتوفر على الأنماط السلوكية تتضمن"المبادرة وتنظيم وإعادة تنظيم التقنيات الإجتماعية والإقتصادية لتحويل المصادر والأوضاع لتكون أكثر عملية، تقبل المجاوفة أو الخسارة"[3]

---

1 Oualid ,chortani. Opcit,P4.

2 _ Guy, Minguet . "De l art d entreprendre une sociologie de l initiative économique". **Diplôme d habilitations à diriger des recherches**, Université de Nantes, France, 1995, P37.

_3 .روبرت، هيزريش و بيترز مايكل.مرجع سابق، ص23

ولقد فرقا بين وجهات النظر للمقاول فالمختصين في الإقتصاد يرون أنه الشخص الذي يوفر المواد الأولية واليد العاملة ويبتكر منتوجات وطرق جديدة للعمل، بينما المختصين في علم النفس يرون أن" هذا الشخص يعمل بدافع من عوامل معينة، ربما كانت الحاجة إلى الحصول على شيء ما، أو التجربة، أو الإنجاز، أو ربما الهروب من سلطة الأفراد الآخرين"

كما أن المقاولين يعملون في نشاطات متعددة ويتميزون بخصائص معينة نذكر منها" التجديد والتنظيم والإبداع والثروة والمخاطرة "، وهنا نحن أمام الرؤية السوسيولوجية للمقاول، والتي تشير إلى أن هناك عوامل عديدة تؤدي بالأفراد إلى إنشاء مؤسسات، والإنتقال من أسلوب حياة إلى أسلوب آخر يعتمد على إنشاء مشروع جديد، كما أن هناك عوامل سلبية تؤدي بالأفراد لإنشاء مؤسسات مثل التقاعد من العمل أو الفصل من العمل، كما أن إنشاء مؤسسة قد يعود للخلفية الإجتماعية للمقاول، والذي ينحدر من عائلة مقاولة وتحمل أسرته ثقافة حول العمل الحر، وهي الثقافة التي تقدر العمل الفردي وإنشاء مؤسسات خاصة وتشجيع الوالدين للأبناء على الإستقلالية، كما يعود إلى تشجيع الأساتذة للطلبة عن طريق دروس مثيرة حول التنظيم والإبداع والإبتكار، وأخيرا دور الرفاق المقاولين فإذا كان الفرد في بيئته لديه أصدقاء مقاولين فهو يميل أن يصبح مثلهم فهذا المحيط له دور في ترسيخ فعل المقاولة لدى الأفراد.

حسب هذين الباحثين ينطوي إنشاء مؤسسة جديدة على عاملين هما :الرغبة والإمكانية حيث أن الرغبة في إنشاء مشروع جديد وحدها غير كافية، فيجب أن ترافقها الإمكانية وهناك عوامل كثيرة تمكن من ذلك وهي تتعلق بالبيئة المحيطة مثل"الحكومة والخلفية والتسويق والتمويل "، وبذلك يعتبر هذين الباحثين المقاولة على أنها العملية التي يتم من خلالها إنتاج شيء جديد ذي قيمة وذلك عن طريق تكريس الوقت والجهد اللازمين وإستغلال المخاطر الجسدية والإجتماعية والنفسية للحصول على النتائج المتوخاة،كتحقيق الربح المالي والقناعة الشخصية بما تم إنجازه، وهذه العملية هي محفوفة بالمخاطر النفسية والمالية المرتفعة.

المبحث الثالث : دور المقاولاتية

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على انها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98 %من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية .وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يرتكز في تجارة التجزئة والخدمات وكما يظهر الشكل رقم (01)

كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل % 90 من المؤسسات في العالم وتشتغل مابين % 50 إلى % 60 من القوى العاملة في العالم .1

توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا

الشكل (1-4) : توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا

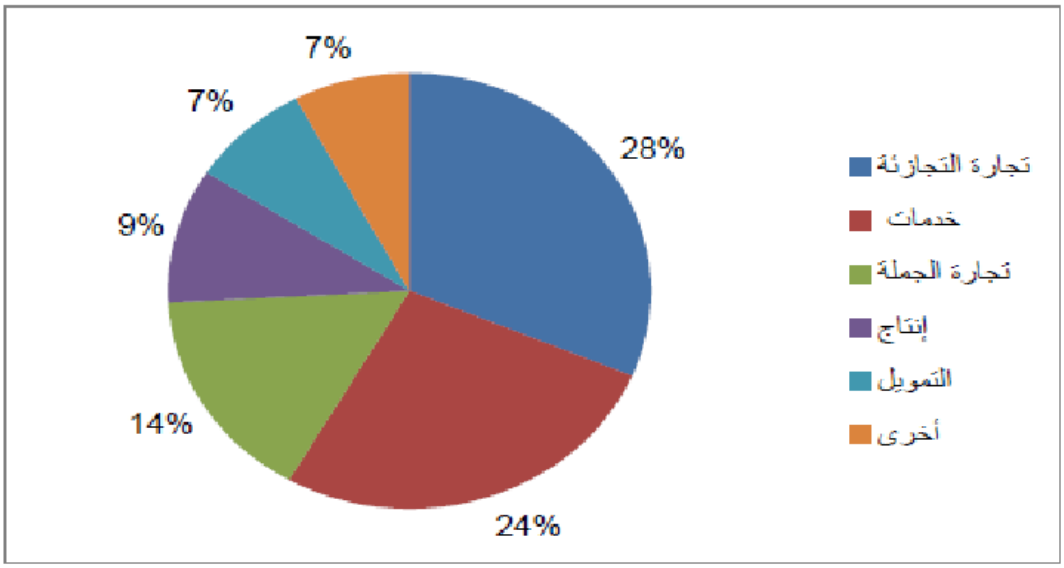

المصدر : ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2002 ص23

ماجدة عطية، مرجع سابق، ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، .الأردن، 2002 ، ص23 :

1آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر–أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، .2009ص275

يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسَع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية .بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:

الفرع الأول:رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي،نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من أس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع [1]

ومن ناحية أخرى، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

1عبد الر ا زق خليل، عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة في الندوة الدولية حول .المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الج ا زئر، 2007 ، ص:

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97 ٪ من مجموع المؤسسات، وتساهم ب 31 ٪ من القيمة المضافة ٪ الإجمالية، وفي فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا 99.8 ٪ من مجموع المؤسسات وتحقق٪46 من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، وتساهم ب 53 ٪ من القيمة المضافة الإجمالية، وفي كوريا الجنوبية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 25 ٪ من القيمة المضافة الإجمالية .[1]

الفرع الثاني :تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

الفرع الثالث :تدعيم التنمية الإقليمية:

تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تك وينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي[2]

الفرع الرابع:معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة .العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة.

1http://www.blog.saeeed.com/2011/03/contribution-petite-et-moyenne-entreprise-developpement-economique/, (20/06/2015)

2 -ناصر مراد، **دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الج ا زئر**، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد .العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص216 :

الفرع الخامس :تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سنشير إلى تجارب بعض الدول في هذ المجال، 2 وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات - الجدول (6)

الدول	نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات %
إيطاليا	53
الدانمرك	46
سويسرا	40
السويد	30
فرنسا	26
هولندا	26
اليابان	13.5
الصين	60

المصدر : سفيان زايدي، **المؤسسات الصغير والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2010 .2009 ، ص: – 57

الفرع السادس :زيادة الناتج المحلي:

تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط / مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما انها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار إنتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم النائج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة، أو المكملة

.

الفرع السابع :تكوين الكوادر الفنية والإدارية:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانات، فضلا على انها وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة

.

الفرع الثامن :جذب المدخرات:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم[1]

1 عبد اللازاق خليل، عادل نقموش، مرجع سابق، ص04 :

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للمقاولاتية

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال مايلي:

الفرع الأول :زيادة التشغيل:

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال .لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90 ٪ من إجمالي المؤسسات وتوظف نحو ٪ 85من القوى العاملة، وفي السعودية تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93 ٪ وتستوعب 77 ٪ من إجمالي العمالة، أما في سلطنة عمان تمثل المؤسسات الصغيرة 70 ٪ وتوظف 80 ٪ من إجمالي العمالة .[1]

الفرع الثاني :عدالة توزيع الدخول:

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحث انها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

الفرع الثالث :مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:

منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي) تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي(، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة" بنك الفقراء "في بنغلاديش.فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية) سكن، أرض، تجهيزات(، المالية)الحسابات البنكية مثلا .(الاجتماعية)الشبكات والعلاقات الاجتماعية(، والبشرية) الخبرة والتعليم[2]

1 - http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=2325, (20/06/2015)

2يوسف بودلة،عبد الحق بن تفات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، مداخلة في الملتقى .الدولي حول: است ا رتيجيات تنظيم وم ا رفقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012 ، ص05

الفرع الرابع :ترقية روح المبادرة:

تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي **ريغان** سنة 1985 بقوله" **تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل"**

على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولة في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص

الفرع الخامس :محاربة الآفات الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمةعن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم.

في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات.

كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات .لهذا فإن المقاولة تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف . ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لديهم وحسب لتلبية احتياجهو اليومية1.

---

1 نتائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، **نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية 2010 ، ص : 35.

خلاصة الفصل:

تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت بها فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب اتجاه أنظارهم نحو المسير وظهور المؤسسات الكب يرة، والأزمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة إبتداء من منتصف السبعينات عاد المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بعد الاقتناع أخيرا بضرورة تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كحل يمكن الاعتماد عليه للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة.

وبعودة المقاول إلى الواجهة عاد الباحثون لطرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية، دراسات انحصرت معظمها ولفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية.

ونظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون في آخر المطاف إلى ضرورة الانتقال من التركيز على المقاول إلى التركيز على ما يحدث فعلا في المقاولاتية، مما ساهم في إزالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة، وسمح بإخراجها من مجالات ضيقة ومحدودة إلى مجال شامل لمختلف المقاربات .

الفصل الثالث:

دراسة حالة حسب مخطط العمل التجاري

مؤسسة SOVEPROAM

المقدمة :

نموذج العمل التجاري هو عنصر أساسي في نجاح أي شركة أو مشروع تجاري، فهو أشبه بخارطة طريق توضح كيفية إنشاء قيمة للعملاء والشركاء والمساهمين، حيث يعكف هذا النموذج على تحديد كيفية توليد الشركة للقيمة، وكيفية تسليمها إلى العملاء بشكل مستدام ومربح، إنَّه عبارة عن مخطط تفصيلي يوجه الشركة نحو تحقيق أهدافها وتحقيق الربح والنجاح في السوق.

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، سنقوم في هذا الفصل التطبيقي بطرح الموضوع وتحليله على أرض الواقع، حيث أخذنا مؤسسة ستقوم باستيراد بذور البطاطس ، و منه سننتقل الى استعرض مخطط العمل التجاري لهذا المشروع.

المبحث الأول : ماهية نموذج العمل التجاري BMC

المطلب الأول : مفهوم نموذج العمل التجاري:

يشير مصطلح نموذج العمل إلى خطة الشركة لتحقيق الربح. فهو يحدد المنتجات أو الخدمات التي تخطط الشركة لبيعها، والسوق المستهدف المحدد، وأي نفقات متوقعة. نماذج الأعمال مهمة لكل من الشركات الجديدة والقائمة، حيث إنها تساعد الشركات الجديدة والنامية على جذب الاستثمار وتوظيف المواهب وتحفيز الإدارة والموظفين، وكذلك يجب على الشركات القائمة تحديث نموذج أعمالها بانتظام وإلا فإنها ستفشل في توقع الاتجاهات والتحديات المقبلة. تساعد نماذج الأعمال أيضًا المستثمرين على تقييم الشركات التي تهمهم وتساعد الموظفين على فهم مستقبل الشركة التي قد يتطلعون إلى الانضمام إليها.

المطلب الثاني : الفرق بين نموذج العمل التجاري وخطة العمل

نماذج الأعمال وخطط العمل كلاهما عناصر من استراتيجية العمل الإجمالية، ولكن هناك اختلافات رئيسية بين نموذج العمل وخطة العمل وهي كما يلي:

- **نموذج العمل:**

يلتقط نموذج العمل فرضيتك لكيفية توليد العمل ويصل إلى الربحية، فرض رسوم على عرض ما تقوم بإنشائه بتكلفة مستدام؛ سيتضمن نموذج الأعمال نظرة عامة موجزة على ما تقدمه ولمن.

- **خطة العمل:**

تنخفض خطة العمل إلى مستوى واحد لإظهار كيفية تنفيذ نموذج العمل؛ ويشمل تفاصيل مثل الممارسات التشغيلية، وخبرة وهيكل فريق الإدارة، والمعالم التي سيتم الوصول إليها في جدول زمني محدد، والتوقعات المالية الشاملة . يُنظر إلى نموذج العمل على أنه أساسي ولن يتم إعادة صياغة رد فعل على التحولات القصيرة المدة، في حين من المرجح أن يتم تحديث خطة العمل بناءً على تغييرات في الاقتصاد أو السوق.

المطلب الثالث : عناصر نموذج العمل التجاري:

ينحصر عدد عناصر نموذج العمل التجاري الرئيسية بتسع مكونات، تشكل هذه المكونات بنية نموذج العمل التجاري، ويجب إعداد كل مكون لاستكمال إعداد نموذج العمل دون إهمال أي منها، وهي كما يلي:

- **شرائح العملاء Customer Segments :** تشكل شرائح العملاء النواة الأهم في بناء مخطط نموذج العمل التجاري، لا بد من تحديد شرائح العملاء الأكثر أهمية من خلال نموذج العمل التجاري المقترح، ويمكن تعزيز إرضاء العملاء من خلال تقسيمهم إلى شرائح مشتركة بالاحتياجات أو السلوكيات أو أي خاصية من الخصائص الأخرى .يمكن أن يتضمن نموذج العمل التجاري شرائح متعددة من العملاء، لذا لا بد من اتخاذ قرار بمزيد من الوعي حول الشرائح المستهدفة ضمن السوق والشرائح التي سيتم تجاهلها.
- **القيمة المقترحة Value Proposition :** يطرح عنصر القيمة المقترحة ضمن نموذج العمل كيفية تلبية احتياجات العميل ومعالجتها من خلال المنتج أو الخدمة المُقدَّمة، وما هي قيمة المنتج لدى العملاء، ويساعد تقديم القيمة المقترحة على خلق أو تعزيز مكانة الشركة في السوق المستهدف وتمييزها عن المنافسين، مع مراعاة تقديم القيمة المقترحة للعملاء بأفضل طريقة ممكنة تتناسب مع قدرات الشركة.
- **قنوات الاتصال Channels :** تعد قنوات الاتصال وحدات تواصل الزبائن مع الشركة، تخطيط هذه القنوات يحدد كيفية تواصل العملاء مع الشركة، وتمتلك قنوات الاتصال دورا أساسيا في تنمية الوعي لدى العملاء بالمنتج أو الخدمة المقدمة من خلال التواصل أو تقديم العروض التي تشكل قيمة مضافة لزبائن الشركة. كما تشكل قنوات الاتصال مسارات منظمة لشراء الخدمات، حيث تحدد قنوات الاتصال الطريق الذي يسلكه العملاء بدءا من طلب المنتج أو الخدمة وانتهاء بالتسليم، إضافة إلى تحديد طرق الاتصال المتعلقة بتقديم الدعم الفني للعملاء كخدمة ما بعد البيع.
- **العلاقة مع العملاء Customer Relationship :** يوجه هذا العنصر من عناصر نموذج العمل التجاري نوع العلاقة التي ستبنيها الشركة مع كل شريحة من شرائح العملاء وآلية تطويرها طوال تعامل العميل مع الشركة، وتتعدد أنواع العلاقات مع العملاء فمنها ما يتعلق بالتعامل بشكل جماعي مع العملاء، ومنها ما يتعلق بالتعامل المخصص مع أفراد أو فئات معينة، كما تعمل بعض الشركات على تكوين علاقة مع العملاء من خلال إشراكهم بتطوير المنتج أو الخدمة.
- **مصادر الدخل Revenue Streams :** يمثل عنصر مصادر الدخل ضمن نموذج العمل التجاري الجهات التي يمكن منها تحقيق الدخل وأرباح المؤسسة، ولا تقتصر مصادر الدخل على بيع المنتجات والخدمات بل يمكن ممارسة أنشطة ثانوية لا تتعلق بعمل الشركة الرئيسي لتحقيق مزيد من الإيرادات كبيع الأصول ورسوم الاشتراك على سبيل المثال.

- **الموارد الرئيسية Key Resources :** يتم تفصيل الموارد التي تحتاجها الشركة لتقديم الخدمة أو المنتج المميز للزبائن- ضمن عنصر الموارد الرئيسية من عناصر نموذج العمل التجاري، وتتعدد أنواع الموارد لتشمل الموارد البشرية، الأدوات اللازمة كالمعدات والآليات، المواد الأولية، المباني، الموارد المالية إضافة إلى الموارد الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- **الأنشطة الرئيسية Key Activities :** تنحصر مهمة هذا المكون من مكونات نموذج العمل التجاري بالإجابة عن التساؤل المتعلق بالأنشطة اللازمة للوصول إلى أهداف الشركة التي تم التخطيط لها، وهذا ما يزيد من فعالية نموذج العمل التجاري Business Model لنجاح عملية تخطيط الأنشطة لا بد من ربط الأنشطة ضمن نموذج العمل التجاري بتحقيق القيمة المضافة للمستخدم، تحقيق الإيرادات اللازمة للمؤسسة وفق الحجم المتوقع لاستثماراتها وإيراداتها إضافة للوصول إلى شرائح العملاء وتطوير العلاقة معهم والحفاظ على استمراريتها.
- **الشركاء الرئيسيين Key Resources :** ينظم عنصر الشركاء الرئيسيين ضمن نموذج العمل التجاري مجموعة الشركات والموردين الذين يشتركون في تنفيذ الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالشركة بهدف تسهيل الحصول على الموارد وتخفيض المخاطر للحد الأدنى .تتعدد أنواع الشراكات مع الموردين والشركات لتكون علاقات طويلة الأمد كالتحالفات الاستراتيجية بين شركات غير متنافسة أو القيام بمشاريع مشتركة بهدف تطوير عمل الشركاء وغيرها من الأمثلة.
- **هيكل التكاليف Cost Structure :** يتم التخطيط لجميع التكاليف المالية اللازمة لإنجاز العمل ضمن عنصر هيكل التكاليف في نموذج العمل التجاري، يقيّم هيكل التكاليف طرق توليد الإيرادات، وإنشاء العروض للزبائن وتسويقها، والحفاظ على العلاقة مع العملاء.

يمكن أن يُعَدّ هيكل التكاليف بشكل مقاد بالكلفة Cost-Driven والذي يهدف إلى تخفيض القيمة الإجمالية للتكاليف قدر الإمكان، أو بشكل مقاد بالقيمة Value-Driven والذي يهدف إلى تحقيق أعلى قيمة مفيدة لمستهلك المنتج أو الخدمة المطروحة من قبل الشركة.

يوفر نموذج العمل التجاري Business Model إطارا متكاملا يخفض من الوقت والجهد اللازمين لإعداد الخطة وتنفيذها، حيث يعد المخطط الموجه الأساسي من خلال مكوناته التسعة الرئيسية، وكلما تم التخطيط بشكل أدق للعناصر كانت النتيجة المتوقعة أكثر استقرارا، وعملية التنفيذ أكثر تنظيما.

المبحث الثاني: نموذج العمل التجاري لمشروع استيراد بذور البطاطس

- البطاقة التقنية للمشروع

الاسم و اللقب	بوثلجة محمد
الاسم التجاري للمشروع	صوفبروام (SOVEPROAM)
الصفة القانونية للمشروع	الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL)
رقم الهاتق	045 40 41 83
البريد الالكتروني	SARL.SOVEPROAM@YAHOO.FR
مقر مزاولة النشاط (الولاية- البلدية)	المدينة (مستغانم، بلدية مزغران،بلدية اولاد البشير)

- **طبيعة المشروع**

المنتوج دو طابع تجاري و هو استيراد بذور البطاطيس وبيع هذه المادة على حالها.

1 القيمة المقترحة أو العرض المقدّم *Value Proposition*

- توفير بذور البطاطيس ذات جودة عالية ونادرة في السوق المحلية و مردودية مضمونة باسعار تنافسية.
- جودة عالية لمنتجاتنا.
- خدمة التوصيل سريعة و موثوقة.
- تقديم خدمة ما بعد البيع للمساعدة في حل المشاكل و الاستفسارات.
- جودة المنتجات تلبي احتاجات العملاء بشكل ممتاز.
- السعر مناسب مقابل سلعة ممتازة.
- خدمة العملاء مع توفير الاستشارة التقنية، و دعما و مساعدة فعالة و التي تكون لهم راحة و ثقة.
- كيفية إنشاء شركة مربحة لاستيراد حبوب البطاطس في الجزائر وتلبية متطلبات الفلاحين المحليين،
- ضمان التسليم في الوقت المناسب، والأسعار التنافسية، و المنتجات عالية الجودة.

2 شرائح العملاء أو الزبائن*Customer Segments*

❖ **السوق المستهدفة :**

- الفلاحين
- التعاونيات الفلاحية
- التجار الجملة
- التجار التجزئة

❖ **العملاء الرئيسيون:**

- شركات او التعاونيات الفلاحية و تجار الجملة ، يعدون وجهة تسويقية هامة للمشروع لزيادة حجم المبيعات.
- **احتياجاتهم:** يبحثون عن توريد مستمر و موثوق بجودة عالية تلبي احتياجات عملائهم.
- **كيفية تلبية احتياجاتهم:** تقديم خدمة العملاء الممتازة و توصيل فوري للطلبية بكميات كبيرة.

❖ **العملاء الثانويين:**

- الفلاحين المحترفون يعتبرون العملاء الرئيسيون لمشروعي حيث يقومون بشراء المواد الفلاحية التي نستوردها لاستخدامها في زراعتهم
- **احتياجاتهم:** يبحثون عن بذور البطاطس عالية الجودة، وفعالة من عيث التكلفة لزيادة إنتاجهم الزراعي و تحسين جودة محاصيلهم.
- **كيفية تلبية احتياجاتهم:** يجب عرض مجموعة وا سعة من بذور البطاطس عالية الجودة و ضمان توفيرها بأسعار تنافسية و فترات توصيل قصيرة.

❖ **العملاء الإضافيين:**

- فلاحين صغار و ناشئين و تجار التجزئة، يمكن أن تكون هده الفئة مع الوقت إستراتجية نمو للمشروع.
- **احتياجاتهم:** يحتاجون الى البذور البطاطس ذات جودة و أسعار تنافسية
- **كيفية تلبية احتياجاتهم:** توفير هده البذور بكميات كبيرة و أسعار تلبي ميزانيتهم الصغيرة و تقديم نصائح فلاحية.

3 قنوات التوزيع *Channels*

إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة يمكن لهذا الموقع عرض المنتجات المتوفرة و الخدمات المقدمة و التواصل مع العملاء.

استخدام منصات التواصل الاجتماعي للتسويق للعملاء و توجيههم إلى الموقع الالكتروني.

التعاون مع الوكلاء و الموزعين المحليين لتوزيع المنتجات و لمزيد من العملاء و التواجد في الأسواق المحلية المحددة.

الإعلانات الرقمية يمكن استخدام الاعلانات عبر الانترنت للوصول الى جمهور واسع و جدب العملاء المحتملين.

4 العلاقة مع العملاء *Customer Relationship*

العلاقات الشخصية : كيفية التواصل مع العملاء و ذلك عبر زيارات ميدانية الى المزارع او عبر اتصالات هاتفية.

خدمة ما بعد البيع كيفية تقديم الدعم و الخدمة بعد بيع المنتوج للعملاء و مساعدتهم حال وجود مشكل.

الاستماع لاحتياجات العملاء من حيث نوع المنتوج الذي يفضلونه و كيفية تلبية رغباتهم.

متابعة مستمرة بتواصل مستمر لضمان رضاهم و توفير الدعم لهم.

توفير خدمة العملاء عالية الجودة و التي تتجاوب مع احتياجتهم بفعالية.

5 الشركاء الأساسيون *Key Partners*

هناك بعض الشركاء المثوقين و ذات صيت عالمي منهم :

1 **Euronatur (Belgium)** : تعتبر شركة **Euronatur** إحدى الشركات الرائدة في مجال تصدير حبوب البطاطس وتتمتع بحضور قوي في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.

EuroNatur Foundation

Westendstraße 3

78315 Radolfzell

Germany

Fon: +49 (0) 7732 - 92 72 - 0

Fax: +49 (0) 7732 - 92 72 - 22

2 **Groupe Rouquette** (فرنسا): Groupe Rouquette هي شركة فرنسية تقوم بتصدير البطاطس والخضروات الجذرية الأخرى إلى أكثر من 30 دولة حول العالم.

الموقع باريس: 10 شارع لا تريمويل 75008 باريس

3 **Agrico (هولندا):** Agrico هي شركة هولندية متخصصة في تصدير البطاطس عالية الجودة من أوروبا إلى مختلف البلدان حول العالم.

Agrico Duit 15 8305 BB Emmeloord Netherlands

T +31 527 639911

E info@agrico.n

6 الموارد الأساسيةResources Key

العلاقة مع الموردين الموثوقين.

مهارات فريق العمل ذو خبرة و كفاءة في مجالات الشراء و التسويق اللوجستيك و المالية.

مستوداعات و معدات التخزين و النقل.

تكنولوجيا و لاتصال.

7 الأنشطةالأساسية Activities Key

فهم الطلب على بذور البطاطس في الجزائر، بما في ذلك اتجاهات الحجم والجودة والأسعار. تحليل المنافسة واللوائح والبنية التحتية اللوجستية لتحديد الفرص والتحديات.

تحديد الموردين الموثوقين لحبوب البطاطس عالية الجودة من مصادر حسنة السمعة، و تقييم عروض منتجاتهم ومعايير الجودة والقدرات اللوجستية والتسعير.

الخدمات اللوجستية والنقل: إقامة علاقات مع مقدمي الخدمات اللوجستية الموثوقين لضمان النقل الفعال لبذور البطاطس من الموردين إلى الجزائر. وقد يشمل ذلك الشحن الجوي أو البحري، وكذلك التخليص الجمركي والتخزين.

مراقبة الجودة: تنفيذ عملية مراقبة الجودة للتأكد من أن حبوب البطاطس المستوردة تلبي المعايير المطلوبة للجودة والحجم والشكل وشهادة الخلو من الأمراض.

تحديد استراتيجية التسعير التنافسية بناءً على أبحاث السوق وتحليل المنافسين. تطوير استراتيجية مبيعات لاستهداف للعملاء ، بما في ذلك تجار الجملة وتجار التجزئة ومصنعي الأغذية.

التخليص الجمركي و الحصول على التصاريح والتراخيص والشهادات اللازمة. و ضمان الامتثال للوائح وإجراءات الجمارك لاستيراد المنتجات الزراعية.

استراتيجية تسويقية لترويج بذور البطاطس المستوردة للعملاء، بما في ذلك الإعلان والمعارض التجارية والبعثات التجارية.

إقامة علاقات مع الموزعين المحليين و إنشاء شبكة التوزيع الخاصة بنا لتوصيل بذور البطاطس للعملاء في جميع أنحاء البلاد.

8 مصادر الإيرادات Revenue Stream

رسوم الطلابيات عبر الانترنت

أرباح من عمليات البيع بالجملة و التجزئة.

رسوم التوصيل.

9 هيكل التكاليف *structure Costs*

تقييم تكاليف التثبيت

الرقم	الحساب	المبلغ
01	تثبيتات معنوية	100 000,00
02	أراض	40 000 000,00
03	مباني	6 000 000 ,00
04	المعدات الصناعية رافعة شوكية كلارك	4 200 000,00
05	معدات النقل بالشاحنات	5 000 000 ,00
06	معدات المكتب و الاعلام الالي	1 000 000,00
07	التهيئةو التثبيت	500 000 ,00
	المجموع	56 800 000,00

❖ تقويم تكاليف الشراء المستوردة

الرقم	الحساب	المبلغ
01	تكلفة الشراء 50/قنطار (3875)	26.150.680,00
02	تكاليف النقل البحري	1.615.068,00
03	رسوم الجمركية	807.534,00
04	تكاليف النقل	800.000,00

المجموع الجمالي دون رسوم	29.383.282,00
الرسم على القيمة المضافة 9%	2.644.495,00
الرسم الاجمالي بكل الرسوم	30.027.777,00

❖ **تقويم تكاليف البيع**

الرقم	الحساب	المبلغ
01	ثمن البيع	45.000.000,00
	المجموع	45.000.000,00
	الرسم على القيمة المضافة 9%	4.050.000,00
	الرسم الاجمالي بكل الرسوم	49.050.000,00

❖ **حساب: رقم الأعمال**

نتوقع زيادة في رقم الأعمال من السنة الثانية ب 10 %

	س	س+**1**	س+2	س+3	س+4
رقم الأعمال	45.000.000,00	49.500.000,00	54.450.000,00	59.895.000,00	65.884.500,00

❖ **تقويم مصاريف الاستهلاك**

استهلاك الغاز و الكهرباء و الماء . قطع الغيار

و هو ما نسبته % 2 من رقم الأعمال

السنة	رقم الاعمال	النسبة	المبلغ
س1	45 000 000 ,00	2%	900 000,00
س2	49 500 000,00	2%	990 000,00
س3	54 450 000,00	2%	1 080 000,00
س4	59 895 000,00	2%	1 197 900 ,00
س5	65 884 500,00	2%	1 317 690,00

❖ **تقويم مصاريف الاستغلال**

و من بينها أعباء الصيانة و الإصلاح ،الإيجار، الإشهار، و تمثل 0،5 % من رقم الأعمال

السنة	رقم الاعمال	النسبة	المبلغ
س1	45 000 000 ,00	0,5%	225 000,00
س2	49 500 000,00	0,5%	247 500,00
س3	54 450 000,00	0,5%	272 250,00
س4	59 895 000,00	0,5%	299 475 ,00
س5	65 884 500,00	0,5%	329 422,00

❖ **تقويم الرسوم أخرى**

و تمثل التأمينات متعددة الأخطار تمثل 0،1 % من رقم الأعمال

السنة	رقم الاعمال	النسبة	المبلغ
س1	45 000 000 ,00	0,1%	45 000,00
س2	49 500 000,00	0,1%	49 500,00
س3	54 450 000,00	0,1%	54 450,00
س4	59 895 000,00	0,1%	59 895 ,00
س5	65 884 500,00	0,1%	65 884,00

❖ **الاهتلاكات**

التكلفة	السنة 1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5
اراض	40 000 000,00				
مباني	6 000 000 ,00	120 000 ,00	120 000 ,00	120 000 ,00	120 000 ,00
معدات صناعية	1 000 000 ,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00	20 000,00
معدات النقل	9 200 000 ,00	184 000,00	184 000,00	184 000,00	184 000,00
المجموع	56 000 000,00	324 000,00	324 000,00	324 000,00	324 000,00

ملاحظة : الاراضي يمكن ان تكون عندها خسارة قيمة.

❖ تقويم مصاريف الاجر للعمال:

العمال	س1	س2	س3	س4
مدير	01	01	01	01
محاسب	01	01	01	01
مهندس	01	01	01	01
عون ادارة	01	01	01	01
مسير المخزونات	01	01	01	01
سائق	02	02	02	02
عامل	04	04	04	04
المجموع	11	11	11	11

العمال	س1	س2	س3	س4
مدير	720 000,00	720 000,00	780 000,00	840 000,00
محاسب	600 000,00	600 000,00	660 000,00	720 000,00
مهندس	540 000,00	540 000,00	600 000,00	660 000,00
عون ادارة	300 000,00	300 000,00	360 000,00	420 000,00
مسير المخزونات	360 000,00	360 000,00	427 200,00	480 000,00
سائق	600 000,00	600 000,00	660 000,00	720 000,00
عامل	960 000,00	960 000,00	1 200 000,00	1 440 000,00

المجموع	**4 080 000,00**	**4 080 000,00**	**4 687 200,00**	**5 280 000,00**

❖ **كتلة الاجور :**

السنوات	الاجر السنوي	اشتراكات الضمان الاجتماعي	كتلة النقود
الاجر / السنة 1	**4 080 000,00**	**1 372 800,00**	**6 652 800,00**
الاجر / السنة 2	**4 080 000,00**	**1 218 672,00**	**5 905 872,00**
الاجر / السنة3	**4 687 200,00**	**1 060 800,00**	**5 140 800,00**
الاجر / السنة4	**5 280 000,00**	**1 060 800,00**	**5 140 800,00**

الاصول

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية		100.000,00		100.000,00	
تثبيتات عينية					
أراض		40.000.000,00		40.000.000,00	
مبان		6.000.000,00	120.000,00	6.000.000,00	
تثبيتات عينية أخرى		10.700.000,00	204.000,00	10.496.000,00	
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري		56.000.000,00	324.000,00	56.476.000,00	
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		3.520.000,00		3.520.000,00	
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		4.350.000,00		4.350.000,00	
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		3.383.018,00		3.383.018,00	
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية		11.253.018,00		11.253.018,00	
المجموع العام للأصول		68.053.018,00	324.000,00	67.729.018,00	

الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		60.000.000,00	
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)		5.635.818,00	
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1		65.635.818,00	
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب		1.979.800,00	
ديون أخرى		114.000,00	
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)		2.093.200,00	
مجموع عام للخصوم		67.729.018,00	

جدول حساب النتائج المتوقعة

	ملاحظة	N	N -1
رقم الأعمال		45.000.000,00	
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
- 1إنتاج السنة المالية		45.000.000,00	
المشتريات المستهلكة		29.383.282,00	
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		900.000,00	
- 2استهلاك السنة المالية		30.283.282,00	
-3القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)		14.716.718,00	
أعباء المستخدمين		6.652.800,00	
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
- 4الفائض الإجمالي عن الاستغلال		8.063.918,00	
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى		270.000,00	
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات		324.000,00	
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
-5النتيجة العملياتية		7.739.918,00	
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية		125.300,00	
- 6النتيجة المالية		125.300,00	
-7النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)		7.614.618,00	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		1.979.618,00	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		45.000.000,00	
مجموع أعباء الأنشطة العادية		39.364.182,00	
- 8النتيجة النتيجة الصافية الصافية للأنشطة العادية		5.635.818,00	
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
- 9النتيجة النتيجة غير العادية			
-10النتيجة الصافية للسنة المالية		5.615.818,00	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
- 11النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			

حصة المجمع (1)			

مخطط عمل التجاري لانشاء مؤسسة استيراد بذور البطاطس SARL SOVEPROAM

<table>
<tr><th>شرائح العملاء</th><th>العلاقات مع الزبائن</th><th>القيمة المقدمة</th><th>الأنشطة الرئيسية</th><th>الشركاء</th></tr>
<tr><td>- الفلاحين
- التعاونيات الفلاحية
- التجار الجملة
- التجار التجزئة</td><td>- زيارات ميدانية الى المزارع او عبر اتصالات هاتفية
- تقديم الدعم و الخدمة بعد بيع المنتوج للعملاء
القنوات
- إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة
- التعاون مع الوكلاء و الموزعين المحليين
- الإعلانات الرقمية</td><td>- توفير بذور البطاطس ذات جودة عالية ونادرة في السوق المحلية و مردودية مضمونة باسعار تنافسية.
- جودة عالية لمنتجاتنا
- جودة المنتجات تلبي احتاجات العملاء بشكل ممتاز</td><td>- تحديد استراتيجية التسعير التنافسية
- إقامة علاقات مع الموزعين المحليين و إنشاء شبكة التوزيع الخاصة
الموارد الرئيسية
- العلاقة مع الموردين الموثوقين
- مهارات فريق العمل ذو خبرة و كفاءة
- تكنولوجيا و الاتصال</td><td>Agrico (هولندا):</td></tr>
<tr><td colspan="3">مصادر الإيرادات</td><td colspan="2">التكاليف</td></tr>
<tr><td colspan="3">- رسوم الطلابيات عبر الانترنت
- أرباح من عمليات البيع بالجملة و التجزئة.
- رسوم التوصيل.</td><td colspan="2">- تكاليف الشراء
- رواتب العمال
- تكاليف البيع</td></tr>
</table>

خاتمة الفصل :

إن مخطط العمل التجاري الذي اعددناه يعد أداة أساسية لبداية إنشاء وتشغيل مؤسسة استيراد بذور البطاطس بنجاح، بما في ذلك. ساعد نا مخطط العمل التجاري في:

تحديد الرؤية والأهداف ،تحليل سوق ، وضع هيكل التنظيمي والموارد المالية ، وضع استراتيجية التسويق والمبيعات, تقييم الجدوى الاقتصادية.

ان مخطط العمل التجاري ساعد ما في توجيه عملية إنشاء مؤسسة استيراد بذور البطاطس بشكل منهجي ومنظم، مما زادنا من فرص النجاح وتحقيق الأهداف بشكل أكثر فاعلية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

إن التوجه المقاولاتي أصبح من أهم المبادارت التي تحقق التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت تسعى الجزائر وغيرها من الدول التي يعتمد اقتصادها على المحروقات بالبحث عن بدائل أخرى للنهوض باقتصادها وتحريك عجلة التنمية عن طريق تشجيع المشاريع المقاولاتية باعتبارها القاطرة الأمامية لها محدثة بذلك نهضة اقتصادية واجتماعية،ولا شك أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم صور المقاولاتية التي تسعى إلى خلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة. لكن التجربة الجزائرية في مجال المقاولة تعد حديثة نوعا ما لذا يجب العمل على ترقية المشاريع المقاولاتية للوصول إلى تحقيق التنمية والوصول إلى نمو سليم في الاقتصاد الوطني.

النتائج :من خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن المقاولاتية هي العامل الرئيسي في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي من التوجهات الحديثة في الجزائر نظرا انخفاض أسعار المحروقات وإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر كأحد أشكال المقاولاتية، و يتجسد العمل المقاولاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر في الوقت الراهن أحد أهم الأساليب المتبناة من طرف البلدان لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزا ئر إلى القيام به من خلال تبني إسراتيجية تهدف من خلالها إلى النهوض بالعمل المقاولاتي من خلالها،
- نعم، يُمكن أن تكون المقاولاتية مصدرًا هامًا لنمو الاقتصاد والثروة والإبداع. فالمقاولاتية تشجع على خلق فرص عمل، تطوير الصناعات الجديدة، وتعزيز التبادل التجاري. بالإضافة إلى ذلك، تساهم روح المبادرة والإبداع التي تميز روح المقاولين في تطوير حلول جديدة للمشاكل وتحسين الخدمات والمنتجات المتاحة في السوق. وبذلك تعتبر المقاولاتية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من أهم الركائز المعتمد عليها في امتصاص البطالة، من خلال توفير مناصب الشغل والزيادة في حجم الاستثمارات ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي والقيمة المضافة؛
- تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، كسهولة تأسيسها وتكوينها وبانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها كما تتميز بالمرونة و القدرة التفاعل مع المتغيرات المختلفة؛
- يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات التي تحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا نظرا لتشجعيه للمبادارت الفردية والابتكار وتركيزه على تحقيق الربحية
- نشر الثقافة المقاولاتية عند المستثمرين، و دعم الابتكار و الابداع لدى الشباب .
- تسهيل عمليات الحصول على القروض .
- تدعيم الأنشطة الفلاحية و الترويج لها,

- البحث عن أنشطة يمكن للجزائر التميز فيها مقارنة مع الدول الأخرى و استغلالها.

الاقتراحات :

- تعزيز العلاقة بين الجامعة والشركاء الاجتماعيين من خلال الاتفاقيات وإدارج مواد مثل :الثقافة المقاولاتية ومختلف المقاربات التي تساعد الشاب على خلق مؤسسته الخاصة بعيدا عن ثقافة العمل المأجور في القطاع العام و ذلك من خلال برمجة الاعمال التطبيقية من خلال برمجة الخرجات الميدانية و العمل التطبيقي في المؤسسات.
- إعادة توجيه المشاريع على ضوء حاجيات السوق والتنمية المحلية؛
- تكوين إطارت مختصة تنشط في مختلف الوكالات من اجل مرافقة المستفيدين من المؤسسات الناشئة حتى تنجح في مشروعها؛_
- تكوين أصحاب المشاريع في مجال التسيير خلال الفترة ما قبل تجسيد المشروع المقاولاتي وما بعد الإنشاء؛
- العمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي أشكال المقاولاتية في الجزائر والتغلب على الصعوبات و العراقيل التي تواجهها بغرض الوصول الى نهضة اقتصادية واجتماعية.

المراجع

قائمة المراجع

أولا. الكتب باللغة العربية

1) دمدوم كمال, "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة" ، دراسات اقتصادية، العدد 2 (2000)، ص 185
2) رابح خوني، رقية حساني،" أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (.المشاركة، رأس مال المخاطر")، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015 ، ص 25
3) رابح خوني، رقية حساني،" آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام25 و 28 ماي 2003 ، ص3
4) عمر تثليجي ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير،جامعة الأغواط، 8 و 9 أفريل 2002 ،ص5
5) بلال خلف السركانة،" الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الاولى 2008، ص 87
6) عبد الله خبابة،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 ص ص 15،16
7) جميل هيا بشارات،" التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص29
8) أحمد جميل،" ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر المجلد 5، جوان 2010، ص 244
9) جالن سبنسر هل :"منشآت الأعمال الصغيرة :اتجاهات في الاقتصاد الكلي"، ترجمة :صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، .(1989 ص3
10) عبد الرحمن يسري أحمد :تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996، ص 27

11) رامي زيدان :تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية :دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة دكتوراه في(الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2005 ، ص15، 16

12) فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي :الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ص 67 ،68

13) علي السلمي :المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص18

14) سمير علام :إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993،ص 23

15) توفيق عبد الرحيم يوسف :إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص)

16) رياض بن جليلي :تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة :الخصائص والتحديات، مجلة جسر التنمية، العدد 93 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، .(ماي 2010 ، ص6

17) خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي :معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة الإدارة العامة، 21 . ، العدد2 ، معهد الإدارة العامة الرياض، المملكة العربية السعودية، يوليو 2002 ، ص314

18) سعاد نائف برنوطي :إدارة الأعمال الصغيرة :أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص(79

19) طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص27

20) لخلف عثمان ، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتوراة، كلية العلو م الإقتصادية وعلوم التسير ،جامعة الجزائر، 2004 ،ص56

21) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد :الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ، ص 65

22) أحلام ساري، نوال بوعلاق،" أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول":دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خال الفترة 2010،2011" ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، .- جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي :18،19 ماي 2011 ، ص 7

23) عبد الحميد عبد المطلب،" اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 8001 ، ص ص21

24) عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم :مرجع سابق، ص(33

25) لشافعي محمود أحمد :اقتصاد وتخطيط الصناعة، جامعة دمشق، سورية، 1988 ، ص(18

26) سامية عزيز،" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة"، أطروحة دكتورا(غيرمنشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2013'2014 ، ص ص 77'78

27) صبرين زيتوني،" التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سبق ذكر ، ص 320

28) محمد الهادي مباركي،" المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول" :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي :08 و 09 أفريل .2002 ، ص 85

29) محي الدين مكاحلية،" تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، حالة ولايتي قالمة وتبسة"، أطروحة ، دكتورا(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2014'2015، ص ص 54'55.

30) سفيان عبد العزيز، لخضر دولي، سمير بن عبد العزيز،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري،(تحديات وآفاق")، مجلة، الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد06 ، العدد 01 ، جوان 2019 ، ص ص 222'221

31) أحلام منصور، آسيا بن عمر،" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول":إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، .يومي :06 و 07 ديسمبر 2017 ، ص 7

32) ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي،" المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى،2015، ص ص 31'32.

33) الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولتي، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015 . -ص ص 3-10

34) حمزة لفقير، دور التكوين في دعم الروح المقاولتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد1 2 مجلد 01 ،برج بوعريريج، الجزائر، 2015 ص 119

35) منصور رقية، خيرة أنفال، دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوربا، التجربة الفرنسية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولتية الشبابية، جامعة محمد خضر، بسكرة، ص 3

36) ماضي بلقاسم، بوضياف عمر، ثقافة المؤسسة والمقاولتية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول المقاولاتية 2015 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 7

37) زايد مراد ، الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال ، كلية علوم التسيير والاقتصاد' جامعة محمد خضر، بسكرة الجزائر ، أيام 8/7/6 ابريل 2010 7

38) توفيق خذري، الطاهر بن حسين، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المسارات و المحددات – الملتقي الوطني حول. واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . جامعة حمة لحضر. الوادي . يومي 6/5 ماي 2013 ص 5

39) علي، زكاز ونصر الدين بوشيشة. الديناميكيات الإجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية . توطئة :محمد بومخلوف. الجزائر:كنوز الحكمة، 2013 ، ص.2

40) عبد الحميد، لبصير .موسوعة علم الإجتماع ومفاهيم في السياسة والإقتصاد والثقافة العامة .الجزائر : دار الهدى، 2010 ، ص 107

41) ماكس، فيبر. الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية . ترجمة :محمد علي مقلد .لبنان:مركز الإنتماء القومي للنشر والتوزيع، بدون سنة، .ص36

42) كريم، شويمات" .دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال "، أطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر، 2010 ، ص89

43) ماجدة عطية، مرجع سابق، ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، .الأردن، 2002 ، ص23 :

44) آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر–أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، .2009ص275

45) عبد الر ا زق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول .المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص:

46) ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الج ا زئر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد .العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص216 :

47) يوسف بودلة،عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى .الدولي حول : است ا رتيجيات تنظيم وم ا رفقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012 ، ص05

48) تائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية 2010 ، ص : 35.

ثانيا. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Nadine levratto, « les PME : définition, rôle économique et politique publique », bibliothèque nationale, paris, France, 1 ère édition, 2009, p24.
2. Louis Jacque Filion : Management Des PME : De la création à la croissance, Edition ERPI, Canada, 2007,
3. Maurice Baudoux : L'accompagnement managérial et industriel de la Pme, éditons l'harmattan, paris, 2000, p24
4. 1Dorota leszynska : management de l'innovation dans l'industrie aromatique : cas des PME de la région de grasse, édition l'harmattan, paris, 2007, p 28.
5. XAVIER. GREFFE : Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984. p9-10
6. David Deakins: Entrepreneurship and Small Firm, McGraw-Hill, N.Y, 2003, P 45.
7. Jacques Liouville et Constantin Nanopoulos : Stratégie de spécialisation et compétitivité des PME en environnement global, Revue Gestion 2000, vol 2, Mars-Avril, Paris 1998, p 36.
8. Isabelle Djanou, L'entrepreneuriat : un champ fertile à la recherche de son unité, revue française de gestion, vol 28, n 138, avril/juin 2002, p 110.
9. Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p 32
10. Brahim Allali, Vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche L'ISCAE, n 17, Maroc, p32
11. Alain Fayolle, Introduction à l'entrepreneuriat, Dunod, Paris, 2005, pp 12.
12. Allain E.Fajole, entreprenariat, dumond, Paris, p29
13. Karim Messeghem, L'entreprenariat enquête de paradigme : apport de l'école artrichenne, le congrès international francophone en entreprenariat et PME, t internationalisation des PME et ses conséquences
14. Sophie, bontilier et Dimitri uzundis. Laventure des entrepreneurs. France : Studyrama Perspectives, 2006, P129.
15. Martin, Germain et Philippe Simon .Le chef d entreprise, Evolution de son rôle au xx e siècle. Paris : Bibliothèque de philosophie scientifique Flammarion, 1946, P9.
16. khaled, Bouabdallah et Zouache abdallah." Entrepreneuriat et devloppement economique". Cahier de cread : N73 , 2005 ,P11 .
17. Philippe, Bernoux. La sociologie des organisations. Paris : Sewil, 1985, P38
18. Thierry, Verstraet et Alain Fayolle. "Paradigmes et entrepreneuriat" .Revue de l entrepreneuriat.vol 4, N 1, 2005, P131

19. joseph, Schumpeter.Capitalisme, Socialisme et democratie. Paris : Payot, 1951, P79.
20. Oualid ,chortani. Le role moteur d accompagnement des pépiniére d entreprises en tunisie, Regards croisés sur les pratiques d accompagnement entrepreneurial. paper presented to th 3 eme rencontre entre acteurs des reseaux et chercheurs. 11 janvier 2013, Lille , P4.
21. franck , bares et Al. Metamorphose des organisations logique de creation. La creation et le developpement d opportunités vers une relecture du role de l accompagnement en entrepreuneriat.paper presented to th 4eme colloque, 21_22 Octobre, 2004, Nancy , P7.
22. Guy, Minguet . "De l art d entreprendre une sociologie de l initiative économique". Diplôme d habilitations à diriger des recherches, Université de Nantes, France, 1995, P37.
23. http://www.blog.saeeed.com/2011/03/contribution-petite-et-moyenne-entreprise-developpement-economique/, (20/06/2015)
24. http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=2325, (20/06/2015)

ثالثا. البحوث الجامعية:

1. قانون أمين، **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،تخصص تسيير مؤسسات، جامعة سيدي بلعباس–الج ا زئر، .2019 / 2020
2. مداني وفاء، **التعليم العالي وأثره على تنمية روح المقاولة في الج ا زئر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات .نيل شهادة الدكتوراه ،تخصص تسيير مؤسسات، جامعة سيدي بلعباس–الج ا زئر، . 2020 / 2019
3. قايدي أمينة، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاة الدكتوراه ،تخصص تسيير المؤسسات، جامعة معسكر–الج ا زئر2018/2017
4. محمد قوجيل، **دارسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الج ا زئر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة ورقلة–الجزائر،2016/2015

الملخص :

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة الكثير من الاهتمام بالفكر المقاولاتي وإنشاء مؤسسات صغيرة ودعمها من طرف دولة وذلك لمساهمة في معالجة مشكلة البطالة ولكن قبل إنشاء هذه المؤسسات وانطلاق الأعمال لابد من إعداد الجيد للمشاريع .ويعد مخطط العمل التجاري وثيقة تستخدم لتعرف على الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع من الفكرة حتى التجسيد على أرض الواقع وتتضمن هذه الوثيقة العناصر الأساسية للمشروع ويمثل إيجابه عن تساؤلات المتعلقة بكيفية مباشرة الأعمال وتطويرها من عدة جوانب بالنسبة للمؤسسة.

وقبل تجسيده على أرض الواقع قمنا بتحديد تكلفة المشروع عن طريق دعم وتنمية المقاولاتية للاقتصاد المحلي وحل أمثل لمشاكل التوصيل لتوفير جميع احتياجات لجميع الزبائن والتعونيات الفلاحية وهذا المشروع بعد مخطط العمل التجاري من الناحية المالية التي توضح أنه يمكن تجسيده على أرض الواقع أي أنه مشروع مربح.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المنوسطة، المقاولاتية، مخطط العمل التجاري

Abstract

A world that has become dependent on various information systems, whether it was at the beginning of its establishment or for very advanced stages in its field and its various stages, especially if we turn to the developed countries and in particular we have inquired about the reason for the development of their economies and financial systems, we found that among the reasons for this is its use of technology for information and computer systems as The use of tax information systems that document and collect all information and documents on the activity of the taxpayers will lead to the provision of significant financial resources to the state as the research aims to identify the reforms that have affected and modernized the criminal administration, and among the departments that the Algerian government seeks to develop, we find the tax administration, because of its From a great role in collecting the various taxes that are considered one of the most important financial resources for the public treasury and local groups, and the General Directorate of Taxes as a concerned party in the financial sector, it has enjoyed many actual achievements within the framework of the modernization of the tax administration, through restructuring its interests and simplifying its procedures, by accreditation A successful information system is one of its main priorities, which is based on the information system through the development of a channel Modern contacts with taxpayers rely on networking technology, such as remote authorization and electronic payment.

Key words: information system, tax, modernization of tax administration